فودافون قطر ش.م.ق.ع

البيانات المالية الموحدة
وتقرير مدقق الحسابات المستقل

للسنة المنتهية في
31 ديسمبر 2019

المحتويات	**الصفحات**
تقرير مدقق الحسابات المستقل	-
-	
البيانات المالية:	
بيان الدخل الموحد	1
بيان الدخل الشامل الموحد	2
بيان المركز المالي الموحد	3
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحدة	4
بيان التدفقات النقدية الموحدة	5
الإيضاحات المتممة للبيانات المالية	6 - 40

RN: 477/WS/FY2019

السادة/ المساهمين المحترمين
فودافون قطر ش.م.ق.ع.
الدوحة – قطر

تقرير مدقق الحسابات المستقل

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لشركة فودافون قطر ش.م.ق.ع ("الشركة") وشركتها التابعة (مجتمعة "المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2019 وكلاً من بيان الدخل الموحد وبيان الدخل الشامل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، متضمنة ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا ، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2019 وأدائها المالي الموحد، وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة أكثر في فقرة *مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة* من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لمعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" ووفقاً لمتطلبات قواعد السلوك المهني الأخرى المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في دولة قطر. هذا، وقد إلتزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك للمحاسبين المهنيين. ونعتقد أن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني ، هي الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وتم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل ، وفي تكوين رأينا حولها ، ولا نبدي رأيا منفصلاً بشأنها.

أمور التدقيق الرئيسية	كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها أمور التدقيق الرئيسية

دقة الإعتراف بالإيرادات وضوابط الرقابة حول أنظمة تكنولوجيا المعلومات الفرعية

حققت المجموعة إيرادات بمبلغ [2.124.513] ألف ريال قطري من الإتصالات والأنشطة ذات الصلة.

هناك مخاطر كامنة حول دقة الإيرادات المعترف بها نظراً لتعقيد الأنظمة والمنتجات والخدمات التجارية. تُستخدم أنظمة تكنولوجيا المعلومات المعقدّة في معالجة حجم كبير من البيانات من خلال عدد من الأنظمة المختلفة وبالتالي تم تحديد هذه المسألة كأمر تدقيق رئيسي.

تتضمن الإيضاحات التالية من البيانات المالية الموحدة المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالمسائل التي تمت مناقشتها أعلاه:

إيضاح [3] – السياسات المحاسبية الهامة.

إيضاح [5] – الإيرادات.

إيضاح [27] – التقديرات المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية لتقدير حالات عدم اليقين

يتضمن منهجنا في التدقيق مجموعة من إختبارات ضوابط الرقابة والإجراءات الموضوعية ، وعلى وجه الخصوص ما يلي:

- فهم العمليات الهامة الخاصة بالإيرادات وتحديد ضوابط الرقابة ذات الصلة وأنظمة تقنية المعلومات وواجهات الربط والتقارير ذات الصلة.
- فهم بيئة الرقابة وإختبار ضوابط الرقابة العامة لتكنولوجيا المعلومات على الأنظمة والتطبيقات الرئيسية المستخدمة في عملية تسجيل الإيرادات. عند القيام بذلك ، قمنا بإشراك متخصصينا في تكنولوجيا المعلومات للمساعدة في مراجعة ضوابط نظام تكنولوجيا المعلومات.
- تقييم تصميم وتنفيذ وإختبار الفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الالية في بيئة تكنولوجيا المعلومات التي توجد فيها الشبكة الأساسية والأنظمة ذات الصلة ، والتي تغطي مخاطر تكنولوجيا المعلومات الشاملة حول أمن تقنية الوصول ، إدارة التغيير ، مركز البيانات وعمليات الشبكة.
- تنفيذ إجراءات التدقيق الموضوعية على قطاعات الإيرادات الجوهرية بما في ذلك الإجراءات التحليلية وإجراءات التسوية و / أو الاختبار على دقة فواتير العملاء على أساس العينة ، حسب الاقتضاء.
- تقييم مدى ملاءمة السياسة المحاسبية للمجموعة والإلتزام بالإعتراف بالإيرادات وفقاً لتلك السياسة.
- تقييم العرض الإجمالي وهيكل ومحتوى الإفصاحات المتعلقة بالإيرادات في الإيضاحات [3] و [5] و [27] على البيانات المالية الموحدة لتحديد ما إذا كانت متوافقة مع متطلبات معايير التقارير المالية الدولية.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة، ولكنها لا تتضمن البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها ، والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، و التقرير السنوي الذي نتوقع الحصول عليه بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتناول المعلومات الأخرى، ولا نعبر بأي شكل عن تأكيد أو إستنتاج بشأنها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تتمثل مسؤوليتنا بالإطلاع على المعلومات الأخرى ونقدم من خلال ذلك بتحديد ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق، أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاء جوهرية.

إذا إستنتجنا وجود أي أخطاء جوهرية في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات إستناداً إلى الأعمال التي قمنا بها فيما يتعلق بهذه المعلومات الأخرى، فإننا مطالبون بالإفصاح عن ذلك. ليس لدينا ما نُفصِح عنه في هذا الشأن.

إذا إستنتجنا وجود أخطاء جوهرية في التقرير السنوي من خلال إطلاعنا عليه، فإنه يتعين علينا الإفصاح عن هذا الأمر إلى القائمين على الحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وأحكام قانون الشركات التجارية القطري المعمول بها والنظام الأساسي للشركة، وأنظمة الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية والإفصاح، متى كان مناسباً ، عن المسائل المتعلقة بالإستمرارية وإعتماد مبدأ الإستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية المجموعة أو وقف عملياتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

إن القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أخطاء جوهرية في حالة وجودها. يمكن أن تنشأ الأخطاء نتيجة للإحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية ، إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بشكل فردي أو مجمّع، على القرارات الإقتصادية التي يتخذها المستخدمون وفقاً لهذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق، كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة ، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر ، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم الكشف عن أية أخطاء جوهرية ناتجة عن الإحتيال هي أكبر من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ. كما أن الإحتيال قد ينطوي على التواطؤ والتزوير أو حذف متعمد ومحاولات تشويه أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- بالحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة للظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
- بتقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات الصلة المعدّة من قبل الإدارة.
- بإستنتاج مدى ملائمة إستخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية المحاسبي ، إستناداً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها ، سواء ما إذا وجدت شكوك جوهرية تتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تنشىء شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية. إذا ما إستنتجنا وجود شكوك جوهرية ، فإننا مطالبون بلفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة ، أو تعديل رأينا إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كاف. تعتمد إستنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك ، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

- بتقييم العرض العام وهيكلة ومحتوى البيانات المالية الموحدة ، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل.

- الحصول على أدلة تدقيق مناسبة بشأن المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة للتعبير عن الرأي بشأن البيانات المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف والأداء لتدقيق حسابات المجموعة. نبقى مسؤولين وحدنا عن رأينا في التدقيق.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم بإطلاع القائمين على الحوكمة ببيان يظهر امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية ، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل أنها قد تؤثر تأثيرًا معقولًا على إستقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة حيث ينطبق.

من الأمور التي تم التوصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة، نقوم بتحديد هذه الامور التي كان لها الأثر الأكبر في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الافصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، أن لا يتم الإفصاح عن امر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

بالإضافة إلى ذلك ، ووفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية القطري ، فإننا نفصح عما يلي:

- في رأينا أن المجموعة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة، وأنه قد تم إجراء جرد فعلي للمخزون حسب الأصول المرعية وأن محتوى تقرير أعضاء مجلس الإدارة متوافق مع البيانات المالية الموحدة للمجموعة.
- حصلنا على جميع المعلومات والتوضيحات التي تعتبر ضرورية لتدقيقنا.
- حسب معرفتنا وفي حدود المعلومات المقدمة لنا، لم تقع خلال السنة الحالية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية القطري المعمول بها والنظام الأساسي للشركة على وجه قد يؤثر بشكل جوهري على المركز المالي الموحد للمجموعة أو أدائها المالي الموحد.

الدوحة – قطر في
.... 2020

عن **ديلويت آند توش**
فـــرع قطـــــر

وليد سليم
شـــريـــــك
سجل مراقبي الحسابات رقم (319)
سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم (120156)

	إيضاحات	**للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019**	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
		ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
إيرادات	5	**2,124,513**	2,101,061
مصاريف الربط البيني والمصاريف المباشرة الأخرى	6	**(795,447)**	(784,888)
الشبكات والإيجارات ومصاريف تشغيلية أخرى	7	**(392,899)**	(495,811)
رواتب ومنافع الموظفين		**(227,189)**	(236,159)
إستهلاك ممتلكات ومنشآت ومعدات	11	**(227,194)**	(256,047)
إطفاء موجودات غير ملموسة	12	**(175,764)**	(169,066)
إستهلاك حق إستخدام الموجودات	17	**(85,487)**	–
خسارة إستبعاد ممتلكات ومنشآت ومعدات	11	–	(1)
رسوم القطاع	9	**(18,086)**	(11,689)
الأرباح التشغيلية		**202,447**	147,400
تكاليف التمويل	21	**(33,719)**	(29,401)
تكاليف مالية أخرى	8	**(28,708)**	(5,674)
أرباح من اتفاقيات المضاربة		**3,655**	5,463
ربح السنة		**143,675**	117,788
العائد الأساسي والمخفض للسهم الواحد (ريال قطري للسهم الواحد)	10	**0.034**	0.028

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
ربح السنة	**143,675**	117.788
بنود الدخل الشامل الأخرى	–	–
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**143,675**	117.788

	إيضاحات	**31 ديسمبر 2019**	31 ديسمبر 2018
		ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
موجودات غير متداولة			
ممتلكات ومنشآت ومعدات	11	**1,483,774**	1.292.463
موجودات غير ملموسة	12	**4,471,288**	4.428.490
حق إستخدام الموجودات	17	**358,339**	–
ذمم مدينة تجارية وأرصدة مدينة أخرى	13	**36,641**	25.501
إجمالي الموجودات غير المتداولة		**6,350,042**	5.746.454
موجودات متداولة			
مخزون	16	**38,001**	35.289
موجودات عقود	14	**34,859**	26.660
تكاليف عقود	15	**5,012**	4.421
ذمم مدينة تجارية وأرصدة مدينة أخرى	13	**366,957**	268.613
نقد وأرصدة لدى بنوك	18	**303,198**	401.278
إجمالي الموجودات المتداولة		**748,027**	736.261
إجمالي الموجودات		**7,098,069**	6.482.715
حقوق الملكية			
رأس المال	19	**4,227,000**	4.227.000
إحتياطي قانوني	20	**62,881**	51.493
أرباح مدورة		**229,592**	312.247
إجمالي حقوق الملكية		**4,519,473**	4.590.740
مطلوبات غير متداولة			
قروض وتسهيلات	21	**820,000**	–
مخصصات	22	**122,111**	103.047
مطلوبات إيجار	17	**253,288**	–
ذمم دائنة تجارية وأرصدة دائنة أخرى	23	**107,074**	53.246
إجمالي المطلوبات غير المتداولة		**1,302,473**	156.293
مطلوبات متداولة			
قروض وتسهيلات	21	–	820.105
مطلوبات إيجار	17	**120,837**	–
ذمم دائنة تجارية وأرصدة دائنة أخرى	23	**1,155,286**	915.577
إجمالي المطلوبات المتداولة		**1,276,123**	1.735.682
إجمالي المطلوبات		**2,578,596**	1.891.975
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات		**7,098,069**	6.482.715

تم إعتماد هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 3 فبراير 2020 ووقع عليها نيابة عنه:

عبد الله بن ناصر المسند
رئيس مجلس الإدارة

راشد فهد النعيمي
المدير العام

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

	رأس مال	إحتياطي قانوني	أرباح مدورة / (خسائر متراكمة)			إجمالي حقوق الملكية
			أرباح قابلة للتوزيع	خسائر متراكمة	الإجمالي	
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
الرصيد في 31 ديسمبر 2017	8.454.000	41.400	247.943	(4.271.729)	(4.023.786)	4.471.614
الأثر المتراكم للتطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	–	–	–	**2.868**	**2.868**	**2.868**
الأثر المتراكم للتطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15	–	–	–	**1.415**	**1.415**	**1.415**
الرصيد المعدّل كما في 1 يناير 2018	**8.454.000**	**41.400**	**247.943**	**(4.267.446)**	**(4.019.503)**	**4.475.897**
تأثير تخفيض رأس المال (إيضاح 1)	**(4.227.000)**	–	–	**4.227.000**	**4.227.000**	–
تحويل مبلغ بناءاً على موافقة المساهمين (إيضاح 1)	–	–	**(40.446)**	**40.446**	–	–
الرصيد بعد تخفيض رأس المال	**4.227.000**	**41.400**	**207.497**	–	**207.497**	**4.475.897**
إجمالي الدخل الشامل للسنة (إيضاح 20)	–	–	–	**117.788**	**117.788**	**117.788**
محوّل لأرباح قابلة للتوزيع (إيضاح 20)	–	–	**201.855**	**(201.855)**	–	–
محوّل للاحتياطي القانوني (إيضاح 20)	–	**10.093**	**(10.093)**	–	**(10.093)**	–
تحويل للصندوق الإجتماعي والرياضي (إيضاح 20)	–	–	**(2.945)**	–	**(2.945)**	**(2.945)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2018	**4.227.000**	**51.493**	**396.314**	**(84.067)**	**312.247**	**4.590.740**
الرصيد في 1 يناير 2019	**4.227.000**	**51.493**	**396.314**	**(84.067)**	**312.247**	**4.590.740**
ربح السنة	**-**	**-**	**-**	**143,675**	**143,675**	**143,675**
إجمالي الدخل الشامل للسنة (إيضاح 20)	**-**	**-**	**-**	**143,675**	**143,675**	**143,675**
محوّل لأرباح قابلة للتوزيع (إيضاح 20)	**-**	**-**	**227,768**	**(227,768)**	**-**	**-**
محوّل للاحتياطي القانوني (إيضاح 20)	**-**	**11,388**	**(11,388)**	**-**	**(11,388)**	**-**
توزيعات الأرباح للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (إيضاح 29)	**-**	**-**	**(211,350)**	**-**	**(211,350)**	**(211,350)**
تحويل للصندوق الاجتماعي والرياضي (إيضاح 20.1)	**-**	**-**	**(3,592)**	**-**	**(3,592)**	**(3,592)**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

الرصيد في 31 ديسمبر 2019	**4,227,000**	**62,881**	**397,752**	**(168,160)**	**229,592**	**4,519,473**

	إيضاحات	**للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019**	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
		ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
ربح السنة		**143,675**	117.788
تعديلات على:			
إستهلاك ممتلكات ومنشآت ومعدات	11	**227,194**	256.047
إطفاء موجودات غير ملموسة	12	**175,764**	169.066
إستهلاك حق إستخدام الموجودات		**85,487**	--
أرباح من إتفاقيات المضاربة		**(3,655)**	(5.463)
تكاليف تمويل أخرى		**28,708**	5.674
تكلفة تمويل		**33,719**	29.401
خسارة إستبعاد ممتلكات ومنشآت ومعدات		**--**	1
التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
(الزيادة) / النقص في المخزون		**(2,712)**	438
(الزيادة) / النقص في ذمم مدينة تجارية وأرصدة مدينة أخرى		**(119,978)**	37.067
الزيادة في موجودات العقود		**(8,199)**	(26.660)
الزيادة في تكاليف العقود		**(591)**	(4.421)
الزيادة في ذمم دائنة تجارية وأرصدة دائنة أخرى		**185,447**	132.030
الزيادة/(النقص) في المخصصات		**7,273**	(8,501)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		**752,132**	702.467
التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية			
شراء ممتلكات ومنشآت ومعدات	11	**(406,714)**	(340.348)
شراء موجودات غير ملموسة	12	**(138,876)**	(142.284)
متحصلات من إستبعاد ممتلكات ومنشآت ومعدات		**-**	6.228
الحركة في حسابات بنكية مقيّدة	18.1	**(5,813)**	1.273
أرباح مقبوضة من إتفاقيات المضاربة		**3,655**	5.463
التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الإستثمارية		**(547,748)**	(469.668)
التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية			

سداد مطلوبات الإيجار	17	**(74,218)**	--
سداد عقد الوكالة	21	**(848,522)**	(27.533)
متحصلات من القروض و التسهيلات	21	**820,000**	--
توزيعات أرباح مدفوعة	23.1	**(205,537)**	(1.273)
التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية		**(308,277)**	(28.806)
صافي (النقص) / الزيادة في النقد وشبه النقد		**(103,893)**	203.993
نقد وشبه النقد في بداية السنة		**390,601**	186.608
نقد وشبه النقد في نهاية السنة	18	**286,708**	390.601

1. تأسيس وأنشطة الشركة الرئيسية

فودافون قطر ش.م.ق.ع ("الشركة") مسجلة كشركة مساهمة قطرية لمدة خمس وعشرين سنة (وهذه الفترة قابلة للتمديد بقرار يوافق عليه من خلال جمعية عمومية) وذلك بموجب المادة رقم 68 من قانون الشركات التجارية القطري رقم 5 لسنة 2002. وقد سُجِّلت الشركة في سجل الشركات التجارية لدى وزارة الإقتصاد والتجارة بتاريخ 23 يونيو 2008 تحت السجل التجاري رقم: 39656. يتم تداول أسهم الشركة في بورصة قطر.

كانت مجموعة فودافون بي.ال.سي هي الشركة الأم الأساسية للشركة حتى مارس 2018. إلا أنه وبعد تغير ملكية الشركة الأم المباشرة وهي: فودافون ومؤسسة قطر ش.م.م خلال السنة السابقة ، أصبحت مؤسسة قطر حالياً هي الشركة الأم الأساسية للشركة.

إن الشركة مرخصة من قبل وزارة المواصلات والاتصالات (المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات سابقاً) لتقديم كل من خدمات الاتصالات الثابتة والجوالة في دولة قطر. ويتم تنظيم أعمال وأنشطة الشركة من قبل هيئة تنظيم الإتصالات بموجب القانون رقم 34 لسنة 2006 (قانون الإتصالات) وشروطه المتعلقة بالتراخيص الثابتة والجوالة واللوائح المعمول بها.

تعمل الشركة في مجال تقديم خدمات الاتصالات الجوالة والثابتة وخدمات البيانات ذات النطاق العريض ("برود باند") وبيع المعدات ذات الصلة وملحقاتها. يقع المقر الرئيسي للشركة في الدوحة، دولة قطر وعنوانه المسجل هو ص.ب 27727، واحة العلوم والتكنولوجيا، الدوحة، دولة قطر.

في 25 مارس 2018 ، تم منح الشركة تمديداً لمدة 40 عاماً لرخصة شبكات وخدمات الإتصالات الجوالة العامة ("الرخصة")، ونتيجة لتمديد الرخصة، فإن صلاحية الرخصة تنتهي في 28 يونيو 2068.

في عام 2018 , من أجل إطفاء الخسائر المتراكمة المصاحبة لتكاليف إطفاء رخصة ترخيص شبكات الإتصالات والخدمات ، قررت الشركة تخفيض رأسمالها من 8.454 مليون ريال قطري إلى 4.227 مليون ريال قطري من خلال تخفيض القيمة الإسمية لأسهم الشركة من 10 ريال قطري للسهم الواحد إلى 5 ريال قطري للسهم الواحد وفقاً لبنود أحكام المواد 201 إلى 204 من قانون الشركات التجارية رقم 11 لسنة 2015 ، والنظام الأساسي للشركة. تم إطفاء الرصيد المتبقي للخسائر المتراكمة من خلال تحويل مبلغ 40.45 مليون ريال قطري من الأرباح القابلة للتوزيع إلى الخسائر المتراكمة. حصلت الشركة على موافقة مساهميها في إجتماع الجمعية العمومية غير العادية الذي عقد بتاريخ 19 مارس 2018. وافقت هيئة قطر للأسواق المالية على تخفيض رأس المال في 19 سبتمبر 2018 ، كما وافقت وزارة الإقتصاد والتجارة على ذلك في 11 أكتوبر 2018، إلى جانب إعتماد النظام الأساسي المعدّل. تم نشر النظام الأساسي المصادق عليه والمعتمد في الجريدة الرسمية في 18 نوفمبر 2018. سرى مفعول المعاملة الخاصة بتخفيض رأس المال في 15 نوفمبر 2018 ، ولم يكن لها تأثير على قيمة وعدد الأسهم التي يحتفظ بها المساهمون أو على إجمالي حقوق الملكية والمركز النقدي أو السيولة المالية للشركة كما في ذلك التاريخ.

في عام 2019, بغرض الإلتزام بتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية ، طبقت الشركة تجزئة الأسهم بواقع 5 إلى 1 ، أي: 5 أسهم جديدة بقيمة إسمية قدرها 1ريال قطري لكل سهم مقابل سهم واحد قديم بقيمة إسمية قدرها 5 ريالات قطرية لكل سهم. حصلت الشركة على موافقة مساهميها في إجتماع الجمعية العامة غير العادية الذي عقد بتاريخ 4 مارس 2019. تمت الموافقة على تجزئة السهم من قبل وزارة التجارة والصناعة إلى جانب الموافقة على عقد

التأسيس المعدّل في 22 مايو 2019. بدأ سريان إدراج الأسهم الجديدة في سوق قطر للأوراق المالية إعتباراً من 4 يوليو 2019.

خلال العام ، قامت الشركة بإنشاء شركة تابعة مملوكة بالكامل ، انفنتي سليوشن ("الشركة التابعة") . ستقدم الشركة التابعة خدمات تشغيلية وإدارية متنوعة مباشرة إلى الشركة الأم فودافون قطر ش.م.ق.ع. , في مجالات العمل المحددة. لم تبدأ الشركة التابعة بعد عملياتها التجارية.

2. أساس الإعداد

بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وأحكام قانون الشركات التجارية القطري المعمول بها والنظام الأساسي للشركة.

العرف المحاسبي

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

عملة العرض والعملة الوظيفية

تعرض هذه البيانات المالية بالريال القطري وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للمجموعة. تم تقريب كافة المعلومات المالية المعروضة بالريال القطري إلى أقرب ألف ريال قطري إلا إذا تمت الإشارة إلى غير ذلك.

استخدام التقديرات والأحكام

يتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية من الإدارة ، القيام بتقديرات وإفتراضات تؤثر على المبالغ التي يتم الإفصاح عنها للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة في تاريخ البيانات المالية، وأيضاً على مبالغ الإيرادات والمصروفات التي يتم الإفصاح عنها خلال سنة التقرير. ويمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم (27) "التقديرات المحاسبية الهامة والمصادر الأساسية " للإطلاع على تفاصيل التقديرات المحاسبية الهامة للشركة. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك المقدرة. وتتم مراجعة التقديرات والإفتراضات الأساسية بشكل مستمر. يتم الإعتراف بأي تعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها التعديل إذا كان لهذا التعديل أثر على تلك الفترة فقط أو في فترة التعديل والفترات المستقبلية إذا كان لهذا التعديل أثر على الفترات الحالية والمستقبلية.

3. أهم السياسات المحاسبية

تم تطبيق السياسات المحاسبية التالية بشكل متوافق عند إعداد البيانات المالية الموحدة للفترات المعروضة وتم تطبيقها بشكل متوافق من قبل كيانات المجموعة.

أساس التوحيد

تتضمن هذه البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للشركة والشركة التابعة التي تشكل "المجموعة".

الشركات التابعة

الشركات التابعة هي المنشآت التي تسيطر عليها الشركة. تسيطر الشركة على منشأة في حالة تعرضها إلى، أو أن يكون لديها حقوق في العائدات المتغيرة من مشاركتها في الشركة ولديها المقدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال سلطتها على الشركة. يتم إدراج البيانات المالية للشركات التابعة في البيانات المالية الموحدة من التاريخ الذي تبدأ فيه السيطرة إلى التاريخ الذي تتوقف فيه تلك السيطرة.

يتم حذف المعاملات بين الشركات والأرصدة والأرباح غير المحققة من المعاملات بين شركات الشركة عند التوحيد. يتم حذف الخسائر غير المحققة أيضًا ما لم تقدم المعاملة دليلًا على انخفاض قيمة الأصل المنقول. تتوافق السياسات المحاسبية للشركة التابعة مع السياسات المتبعة من قبل الشركة.

إذا كانت الشركة التابعة غير مملوكة بالكامل , يتم إظهار الحصص الغير المسيطرة عليها في نتائج وحقوق ملكية الشركة التابعة بشكل منفصل في بيان الدخل الموحد و بيان الدخل الشامل و بيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان المركز المالي على التوالي.

التغيرات في حقوق الملكية

عندما تتوقف المجموعة عن التوحيد أو قيد الإستثمار وفق طريقة حقوق الملكية بسبب فقدان السيطرة أو السيطرة المشتركة أو التأثير الكبير ، يتم إعادة قياس أي حصة محتجزة في المنشأة إلى قيمتها العادلة مع قيد التغيير في القيمة الدفترية المعترف بها في بيان الدخل.

تصبح هذه القيمة العادلة هي القيمة الدفترية الأولية لأغراض المحاسبة اللاحقة للحصة المحتجزة كشركة زميلة أو مشروع مشترك أو أصل مالي.

الإعتراف بالإيرادات

تعترف المجموعة بالإيرادات من تقديم خدمات الإتصالات التالية: رسوم النفاذ واستخدام أوقات البث والرسائل ورسوم الربط البيني والبيانات ذات النطاق العريض "برود باند" وتقديم خدمات المعلومات ورسوم الربط وبيع المعدات.

يتم قياس الإيرادات بناءاً على المقابل الذي تتوقع المجموعة إستحقاقه في العقد المبرم مع العميل وتستبعد المبالغ التي تم تحصيلها نيابة عن أطراف أخرى. تعترف المجموعة بالإيرادات عندما تُحول السيطرة على المنتج أو الخدمة إلى العميل.

3. أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

الإعتراف بالإيرادات (تتمة)

تقوم المجموعة ببيع المعدات / الملحقات سواء لعملاء الجملة أو مباشرة للعملاء من خلال منافذ البيع بالجملة الخاصة بها. لا يمكن شراء الضمانات المتعلقة بالمبيعات المرتبطة بالسلع بشكل منفصل وهي بمثابة ضمان بأن المنتجات المباعة تتوافق مع المواصفات المتفق عليها. بناءاً على ذلك ، تقوم المجموعة بتسجيل الضمانات وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 37 *المخصصات والمطلوبات الطارئة والموجودات المحتملة* المتوافقة مع المعاملة المحاسبية السابقة.

عند بيع المعدات إلى عملاء الجملة يتم الإعتراف بالإيرادات عندما تتحول السيطرة على السلع ، ويتم ذلك عندما يتم شحن البضائع إلى موقع البائع المحدد (تسليم). بعد التسليم ، يحصل تاجر الجملة على سلطة تقديرية كاملة بشأن طريقة التوزيع والسعر لبيع البضائع ، ويتحمل المسؤولية الرئيسية عند بيع البضائع ويتحمل مخاطر التقادم والخسارة فيما يتعلق بالبضاعة. يتم الاعتراف بالذمم المدينة من قبل المجموعة عندما يتم تسليم البضاعة إلى تاجر الجملة لأن هذا يمثل النقطة الزمنية التي يصبح فيها الحق في الاعتبار غير مشروط ، حيث أن مرور الوقت فقط مطلوب قبل استحقاق السداد.

بالنسبة لمبيعات المعدات لعملاء التجزئة ، يتم إثبات الإيرادات عند نقل ملكية البضاعة ، حيث يتم عندها شراء العميل للبضائع من منفذ البيع بالتجزئة. يتم دفع سعر المعاملة فورًا عند شراء العميل للمعدات.

بموجب شروط العقد الإعتيادية للمجموعة ، يكون للعملاء حق الرجوع خلال 7 أيام. تستخدم المجموعة خبرتها التاريخية المتراكمة لتقدير عدد العوائد على مستوى المحفظة بإستخدام طريقة القيمة المتوقعة. من المُرجح بدرجة كبيرة ألا يحدث عكس قيد الإيرادات المتراكمة المعترف بها نظراً لثبات مستوى العوائد غير المادية على مدى السنوات السابقة.

يتم الإعتراف بالإيرادات من رسوم النفاذ واستخدام أوقات البث والرسائل من قبل عملاء العقود أثناء أداء الخدمات ، مع إيرادات غير مفوترة ناتجة عن الخدمات التي تم تقديمها بالفعل في نهاية كل فترة وإيرادات غير محققة مؤجلة من الخدمات التي سيتم تقديمها في الفترات المستقبلية. يتم تأجيل إيرادات مبيعات البطاقات مسبقة الدفع لحين إستخدام العميل للخدمة، أو انتهاء مدة صلاحية الرصيد. يتم إدراج الإيرادات من خدمات البيانات وتوفير المعلومات عندما تقوم المجموعة بتقديم الخدمة ذات الصلة ، وإعتماداً على طبيعة الخدمة ، يتم الإعتراف بها إما بمبلغ إجمالي فواتير العميل

أو المبلغ المستحق من قبل المجموعة كعمولة لتسهيل الخدمات. يتم الإعتراف بإيرادات رسوم الربط البيني عند تقديم الخدمة.

مصاريف الربط البيني والمصاريف المباشرة الأخرى
تشمل مصاريف الربط البيني والمصاريف المباشرة الأخرى رسوم الربط البيني والعمولات والرسوم المدفوعة للوسطاء، والتكاليف التنظيمية وتكلفة الأجهزة المباعة، وتكاليف الديون المعدومة والتكاليف المباشرة الأخرى وتكاليف النفاذ.

تكاليف الربط البيني والتجوال
يتم الاعتراف بتكاليف شبكات الربط البيني والتجوال مع مشغلي الإتصالات المحلية والدولية الأخرى ضمن بيان الدخل الموحد على أساس الاستحقاق بناءاً على حركة الاستخدام الفعلية المسجلة.

العمولات وتكاليف الوسطاء
تدفع المجموعة حوافز نقدية للوسطاء مقابل توصيل الخدمة لعملاء جدد وتحديث الخدمة للعملاء الحاليين وتوزيع بطاقات إعادة الشحن. وتسجل هذه الحوافز النقدية في بيان الدخل الموحد على أساس الاستحقاق. تتم رسملة العمولات المتعلقة بالحصول على عملاء جدد ، وتطفأ على مدى فترة العقد.

تكاليف تنظيمية
تستحق تكاليف الترخيص ورسوم الطيف ورسوم الترقيم السنوية كمصاريف تشغيلية أخرى إستناداً إلى شروط إتفاقية رسوم الترخيص وعلى أساس إطار العمل التنظيمي المطبق والصادر عن هيئة تنظيم الاتصالات.

عقود الإيجار – [عند اعتماد المعيار الدولي للتقارير المالية 16 – المعمول به من 1 يناير 2019]

تستأجر المجموعة مختلف المكاتب والمواقع الخلوية والمستودعات والقنوات ومتاجر التجزئة والمعدات. عادة ما تكون عقود الإيجار لفترات محددة تتراوح من 5 إلى 10 سنوات ولكن قد يكون لها خيارات تمديد. يتم التفاوض على شروط التأجير على أساس فردي وتحتوي على مجموعة واسعة من الشروط والأحكام المختلفة. لا تفرض اتفاقيات الإيجار أي عهود ولا تستخدم الأصول المؤجرة كضمان لأغراض الاقتراض.

3. أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

عقود الإيجار – [عند اعتماد المعيار الدولي للتقارير المالية 16 – المعمول به من 1 يناير 2019] (تتمة)

تقوم المجموعة بتقييم في ما إذا كان العقد أو يحتوي على عقد إيجار، عند بدء العقد. تعترف المجموعة بحق إستخدام موجودات ومطلوبات الإيجار المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات الإيجار التي يكون فيها المستأجر، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل (المعرَّفة على أنها عقود إيجار مدتها 12 شهراً أو أقل) وعقود إيجار الموجودات ذات القيمة المنخفضة. بالنسبة لهذه العقود، تعترف المجموعة بمدفوعات الإيجار كمصاريف تشغيل على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ما لم يكن أساس منتظم آخر يعرض بشكل أكبر النمط الزمني الذي يتم فيه إستهلاك الفوائد الاقتصادية من الموجودات المؤجرة.

يتم قياس مطلوبات الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي لم يتم دفعها في تاريخ البدء، مخصومة باستخدام السعر الضمني في عقد الإيجار. إذا تعذر تحديد هذا المعدل بسهولة، فإن المجموعة تستخدم سعر الفائدة الإضافي.

تتكون مدفوعات الإيجار المتضمنة في قياس إلتزام الإيجار من ما يلي:

- مدفوعات الإيجار الثابت (بما في ذلك المدفوعات المضمنة الثابتة)، مطروحاً منها مكافآت الإيجار المدينة؛
- مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، تقاس في البداية باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ البدء؛
- المبلغ المتوقع أن يدفعه المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية؛
- سعر ممارسة خيارات الشراء، إذا كان المستأجر على يقين معقول من ممارسة الخيارات؛ و
- دفع غرامات إنهاء العقد، إذا كان عقد الإيجار يعكس ممارسة خيار إنهاء عقد الإيجار.

يتم عرض مطلوبات الإيجار كعنصر منفصل في بيان المركز المالي الموحد.

يتم قياس مطلوبات الإيجار لاحقاً عن طريق زيادة القيمة الدفترية لعكس الفائدة على مطلوبات الإيجار (باستخدام طريقة الفائدة الفعلية) وبتخفيض القيمة الدفترية لتعكس مدفوعات الإيجار المدفوعة.

تقوم المجموعة بإعادة قياس مطلوبات الإيجار (وإجراء تعديل مماثل لموجودات حق الإستخدام ذي الصلة) كلما:

- تم تغيير مدة الإيجار أو أن هناك حدث أو تغيير هام في الظروف التي تؤدي إلى تغيير في تقييم ممارسة خيار الشراء، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس مطلوبات الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل.
- تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغييرات في مؤشر أو معدل أو تغيير في المدفوعات المتوقعة بموجب قيمة متبقية مضمونة، وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس مطلوبات الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل خصم غير متغير (ما لم تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغيير في سعر الفائدة العائم، وفي هذه الحالة يتم إستخدام معدل الخصم المعدل).
- يتم تعديل عقد الإيجار ولا يتم إحتساب تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس مطلوبات الإيجار بناءاً على مدة عقد الإيجار المعدّل عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة بإستخدام معدل الخصم المعدل في تاريخ التعديل.

لم تقم المجموعة بإجراء أي من هذه التعديلات خلال الفترات المعروضة.

يتم إستهلاك موجودات حق الإستخدام على مدى الفترة الأقصر بين كل من مدة العقد والعمر الإنتاجي للأصل المحدد. إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية الأصل الأساسي أو تكلفة حق الاستخدام تعكس أن المجموعة تتوقع ممارسة خيار الشراء، فإنه يتم إستهلاك قيمة حق الإستخدام ذات الصلة على مدى العمر الإنتاجي للأصل الأساسي. يبدأ الاستهلاك في تاريخ بدء عقد الإيجار.

تم عرض موجودات حق إستخدام الأصل كعنصر منفصل في بيان المركز المالي الموحد.

تقوم المجموعة بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (36) لتحديد ما إذا كانت قيمة حق الإستخدام قد تدنت وتحسب أي خسارة تدني في القيمة محددة كما هو موضح في سياسة "الممتلكات والمعدات".

لا يتم ادراج الإيجارات المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل في قياس التزام الإيجار وأصل حق الاستخدام. يتم إدراج المدفوعات ذات الصلة كمصروف في الفترة التي يحدث فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي إلى هذه المدفوعات ويتم إدراجها في بيان الدخل الموحد.

كوسيلة عملية، يسمح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) للمستأجر بعدم فصل المكونات غير المؤجرة، وبدلاً من ذلك يتم حساب أي عقد إيجار ومكونات غير إيجار مرتبطة به كترتيب واحد. استخدمت المجموعة هذه الطريقة العملية.

3. أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

الإيجار التشغيلي – [عقد الإيجار بموجب معيار المحاسبة الدولي 17 ، والذي ينطبق قبل 1 يناير 2019]

يتم الإعتراف بدفعات الإيجار التشغيلي كمصروف على أساس القسط الثابت على مدار فترة عقد الإيجار ، إلا في حال وجود أساس تنظيمي أكثر تمثيلاً للنمط الزمني الذي يتم فيه إستهلاك المنافع الاقتصادية من الأصل المؤجر. يتم الإعتراف بإيجارات الوحدات الناشئة عن الإيجار التشغيلي كمصروف في الفترة التي يتم تكبدها فيها. في حالة إستلام حوافز التأجير للدخول في عقود الإيجار التشغيلي ، يتم الاعتراف بهذه الحوافز كإلتزام. يتم الاعتراف بالمنافع الإجمالية للحوافز كتخفيض في مصروفات الإيجار على أساس القسط الثابت ، إلا إذا كان أساس منهجي آخر أكثر تمثيلاً للنمط الزمني الذي يتم فيه إستهلاك المنافع الاقتصادية من الأصل المستأجر.

العملات الأجنبية

تدرج المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية من قبل المجموعة مبدئياً بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملة. تدرج فروقات تسوية المعاملات مباشرة في بيان الدخل الموحد. تحول الموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية المقيدة بعملات أجنبية إلى العملة الوظيفية بأسعار الصرف السائدة في نهاية فترة التقرير. ويتم الاعتراف بأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وعن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقيدة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ التقرير في بيان الدخل الموحد.

تكاليف الاقتراض

تتم رسملة تكاليف الاقتراض المتكبدة لتمويل إنشاء الموجودات المؤهلة كونها جزءاً من تكلفة الإنشاء. وتدرج كافة تكاليف الإقتراض الأخرى على أساس الإستحقاق باستخدام طريقة العائد الفعلي في بيان الدخل الموحد خلال السنة التي تنشأ فيها.

ضريبة الدخل

وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم 24 لسنة 2018، يتم فرض ضريبة الدخل على الشركات غير المملوكة بالكامل لمواطنين قطريين أو لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي وذلك بناءاً على صافي ربح المجموعة. ووفقاً لأحكام القانون، لا تخضع المجموعة لضريبة دخل الشركات بما أنها مجموعة مدرجة في بورصة قطر.

ممتلكات ومنشآت ومعدات

الاعتراف والقياس

يتم قيد الأثاث والتجهيزات والمنشآت والمعدات والشبكة بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم وخسائر التدني في القيمة المتراكمة (إن وجدت). ويتم تسجيل الموجودات قيد الإنشاء بالتكلفة مطروحاً منها أي خسائر تدني في القيمة معترف بها.

تشتمل تكلفة الممتلكات والمنشآت والمعدات على التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة باقتنائها وتركيبها. وتتضمن تكاليف الموجودات المنتجة داخلياً تكاليف المواد والعمالة المباشرة، وأي تكاليف أخرى ترتبط مباشرة بوضع الموجودات في حالتها التشغيلية والاستخدام المحدد لها، وتكاليف الاقتراض المرسملة والتكاليف المخصومة التقديرية الخاصة بتفكيك وإزالة المواد وإعادة الموقع الذي تتواجد به تلك المواد إلى وضعه الأصلي عندما يكون لدى المجموعة التزام بذلك.

الإستهلاك

يتم إستهلاك هذه الموجودات عندما تصبح جاهزة للإستخدام على النحو المقصود من قبل الإدارة. ويحتسب الاستهلاك، لتخفيض تكلفة الموجودات، فيما عدا الموجودات قيد الإنشاء، وذلك على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة على أساس القسط الثابت على النحو التالي:

تحسينات في أماكن مستأجرة	خلال مدة عقد الإيجار
البنية التحتية للشبكة	3 – 25 سنة
معدات أخرى	1 – 5 سنوات
أثاث وتجهيزات	5 سنوات
أخرى	3 – 5 سنوات

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الإعتراف بأي بند من بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات عند الإستبعاد أو عندما يكون من المتوقع توقف أي منافع اقتصادية مستقبلية من إستخدام أو إستبعاد هذه البنود. ويتم احتساب الربح أو الخسارة الناتجة عن بيع أو إستبعاد أي من بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات باحتساب الفرق بين القيمة المحصلة عند البيع والقيمة الدفترية للأصل ويتم تسجيلها في بيان الدخل.

3. أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

موجودات غير ملموسة

يتم الإعتراف بالموجودات غير الملموسة القابلة للتحديد عندما تسيطر الشركة على الأصل ويكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية إلى الشركة ويكون بالإمكان قياس تكلفة الأصل بشكل موثوق. تضم الموجودات غير الملموسة رسوم الترخيص والبرمجيات وحقوق الإستخدام غير القابلة للإلغاء. إن الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة يتم تسجيلها بالتكلفة مطروحاً منها خسائر التدني في القيمة والإطفاء المتراكم إن وجدت.

الترخيص

يتم تسجيل الترخيص بالتكلفة مطروحاً منها الإطفاء المتراكم. ويتم تحديد فترة الإطفاء بشكل مبدئي بالرجوع إلى الفترة غير المنقضية من مدة الترخيص، وأيضاً بالرجوع إلى شروط تجديد الترخيص وفيما إذا كان الترخيص مرتبطاً بإستخدام تكنولوجيا محددة. ويتم تحميل تكاليف الإطفاء في بيان الدخل الموحد بإستخدام طريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة إعتباراً من تاريخ بدء إستخدام الشبكة. وتبلغ الأعمار الإنتاجية المقدرة لتراخيص خطوط الهواتف النقالة والهواتف الأرضية 60 سنة و25 سنة على التوالي.

حقوق الإستخدام غير القابلة للإلغاء

ترتبط حقوق الإستخدام غير القابلة للإلغاء بحق استخدام جزء من إمكانيات كابل إرسال أرضي أو بحري ممنوح لفترة ثابتة. ويتم الإعتراف بهذه الحقوق كأصل غير ملموس بالتكلفة عندما يكون للشركة حق غير قابل للإلغاء في إستخدام أصل محدد عادة ما يكون إما ألياف بصرية محددة أو أطوال الموجة المخصصة على كابلات محددة. وترتبط فترة هذا الحق بالجزء الأكبر من العمر الإنتاجي للأصل المتعلق به. وتعتبر حقوق الإستخدام غير القابلة للإلغاء موجودات غير ملموسة ذات أعمار محددة وفقاً للفترة التعاقدية.

الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد (بما في ذلك البرمجيات)

يتم تسجيل الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد بتكلفة الشراء أو التطوير، مطروحاً منها الإطفاء المتراكم. وتتم مراجعة فترة وطريقة الإطفاء سنوياً على الأقل. وتسجل التغيرات في العمر الإنتاجي المتوقع أو في النمط المتوقع لإطفاء المنافع الإقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل عن طريق تغيير فترة أو طريقة الإطفاء، حسبما هو مناسب، وتعامل على أنها تغيرات في التقديرات المحاسبية. ويتم الإعتراف بمصروف الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد في بيان الدخل الموحد باستخدام طريقة القسط الثابت (من 3 إلى 5 سنوات).

اعمال تحت التنفيذ

يتم نقل الاعمال تحت التنفيذ إلى الممتلكات و المنشآت والمعدات ذات الصلة أو الأصول غير الملموسة عند اكتمال البناء أو التركيب والأنشطة ذات الصلة اللازمة لإعداد الممتلكات والمنشآت والمعدات أو الأصول غير الملموسة للاستخدام المقصود منها ، وتكون الأصول ذات الصلة جاهزة للاستخدام التشغيلي.

تدني قيمة الموجودات

الممتلكات والمنشآت والمعدّات والموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد

تقوم المجموعة بتقييم الممتلكات والمنشآت والمعدات والموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد للشركة في تاريخ نهاية كل فترة تقرير مالي وذلك بهدف تحديد ما إذا كانت هنالك أي مؤشرات تدل على تدني قيمة هذه الموجودات. وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد لتلك الموجودات وذلك لتحديد خسائر التدني في القيمة، إن وجدت. وتعتبر القيمة القابلة للإسترداد هي القيمة قيد الإستخدام أو القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع أيهما أعلى. وعندما يتعذر الحصول على القيمة القابلة للاسترداد لأحد الموجودات، تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد التي ينتمي إليها ذلك الأصل.

إذا تبيّن من خلال التقديرات انخفاض القيمة القابلة للإسترداد لأصل معين أو للوحدة المولدة للنقد عن القيمة الدفترية، يتم خفض القيمة الدفترية إلى القيمة القابلة للاسترداد. ويتم الاعتراف بخسارة التدني في القيمة مباشرة في بيان الدخل الموحد.

في حال تم عكس خسارة التدني في القيمة لاحقاً، تتم زيادة القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد إلى التقدير المعدل لقيمته الدفترية القابلة للاسترداد، على ألا تتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها فيما لو لم يتم الاعتراف بخسائر التدني في القيمة لذلك الأصل أو للوحدة المولدة للنقد في فترات سابقة. ويتم تسجيل عكس الخسارة مباشرة في بيان الدخل الموحد.

مخزون

يتم إدراج المخزون بالتكلفة أو بصافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. ويتم تحديد التكلفة بإستخدام طريقة متوسط التكلفة المرجح وتشمل التكلفة سعر المواد متى انطبق ذلك، والتكاليف المباشرة للعمالة، وأي تكاليف ثانوية أخرى متكبدة على المخزون بغرض وضعه في موقعه وحالته الحالية.

مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

تقوم المجموعة بتقديم مكافأة نهاية الخدمة لموظفيها. تحتسب هذه المكافأة بالإستناد إلى آخر راتب وفترة خدمة الموظف، وذلك بشرط إتمام الحد الأدنى لفترة التوظيف المطلوبة، ويتم إحتساب المخصص وفقاً لقانون العمل القطري وتدفع عند الإستقالة أو إنهاء عقد الموظف. وتستحق التكاليف المتوقعة لهذه المنافع على مدى فترة التوظيف.

3. أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (تتمة)

يتم الإعتراف بالمخصصات عند وجود إلتزام (قانوني أو إستدلالي) حالي على المجموعة نتيجة لحدث سابق، وأن يكون من المحتمل أن يُطلب من المجموعة تسوية هذا الالتزام وأن يكون بالإمكان وضع تقدير مبلغ الالتزام بشكل موثوق. يعتبر المبلغ المعترف به كمخصص أفضل تقدير للمقابل النقدي المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ التقرير، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر والشكوك المحيطة بالإلتزام. وفي حالة قياس مخصص ما بإستخدام التدفقات النقدية المقدرة لسداد الالتزام الحالي، فإن القيمة الدفترية هي القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

الأدوات المالية

الأدوات المالية غير المشتقة

يتم الإعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة، وذلك عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية الخاصة بالأداة.

الموجودات المالية

يتم الإعتراف وإلغاء الإعتراف بجميع المعاملات العادية لشراء أو بيع الموجودات المالية على أساس تاريخ المتاجرة. إن المشتريات أو المبيعات بالطرق المعتادة هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات

خلال الإطار الزمني المحدد بموجب اللوائح أو الاتفاقية في السوق. يتم قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها بالكامل بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة ، وفقاً لتصنيف الموجودات المالية.

تصنيف الموجودات المالية

1) أدوات الدين المعينة بالتكلفة المطفأة

أداة الدين التي تستوفي الشروط التالية ، يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة:

- الأصل المالي محتفظ به ضمن نموذج العمل الذي يهدف إلى تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية;و
- الشروط التعاقدية للأصل المالي التي تنشىء تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون بشكل محدد لسداد أصل المبلغ والفوائد على أصل المبلغ القائم.

2) أدوات الدين المعينة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية تقاس لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

- الأصل المالي محتفظ به ضمن نموذج العمل الذي يهدف لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع الموجودات المالية;و
- الشروط التعاقدية للأصل المالي التي تنشىء تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون بشكل محدد لسداد أصل المبلغ والفوائد على أصل المبلغ القائم.

تقاس جميع الموجودات المالية الأخرى لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

على الرغم مما تقدم ، يمكن أن تختار/تصنف المجموعة ما يلي بشكل غير قابل للإلغاء عند الإدراج المبدئي للأصل المالي:

- يمكن أن تختار المجموعة بشكل غير قابل للإلغاء عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للإستثمار في أدوات الملكية ضمن بنود الدخل الشامل الآخر عند إستيفاء معايير معينة; و
- يمكن أن تصنف المجموعة بشكل غير قابل للإلغاء أداة مالية تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى موجودات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا كان القيام بذلك يستبعد أو يقلل بشكل جوهري من الفروقات المحاسبية.

بالنسبة للأدوات المالية عدا عن الموجودات المالية التي تم شراؤها أو تم تدني قيمتها بصورة أساسية (أي: الموجودات المتدنية القيمة عند الإدراج المبدئي) ، فإن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم فعلياً المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات وأقساط أو خصومات أخرى) بإستثناء الخسائر الإئتمانية المتوقعة ، من خلال العمر المتوقع لأداة الدين ، أو ، عند الضرورة ، فترة أقصر ، إلى القيمة الدفترية الإجمالية لأداة الدين عند الإدراج المبدئي. بالنسبة للموجودات المالية التي تم شراؤها أو الموجودات المالية ذات القيمة المتدنية بصورة أساسية، يتم إحتساب معدل الفائدة الفعلي المعدّل بخسارة الائتمان عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، بما في ذلك الخسائر الإئتمانية المتوقعة ، إلى التكلفة المطفأة لأداة الدين عند الإدراج المبدئي.

بالنسبة للموجودات المالية التي تم شراؤها أو الناشئة عن ضعف الائتمان ، يتم احتساب معدل الفائدة الفعلي بواسطة الائتمان عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة ، بما في ذلك خسائر الائتمان المتوقعة ، على التكلفة المطفأة لأداة الدين عند الاعتراف الأولي.

3. أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

التكلفة المطفأة وطريقة معدل الفائدة الفعلي

إن التكلفة المطفأة للأصل المالي هي المبلغ الذي يتم عنده قياس الأصل المالي عند الإعتراف المبدئي، مطروحاً منه سداد أصل القرض ، بالإضافة إلى الإطفاء المتراكم بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين ذلك المبلغ المبدئي ومبلغ الإستحقاق ، معدلّة بأي مخصص خسارة. إن إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي هي التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التعديل لأي مخصص خسارة.

طريقة معدل الفائدة الفعلي هي طريقة إحتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين ولتخصيص إيرادات الفوائد على مدى الفترة المعنية.

يتم إدراج إيرادات الفوائد بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لأدوات الدين التي تم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى. بالنسبة للأدوات المالية عدا عن الموجودات المالية التي تم شراؤها أو الموجودات المالية المتدنية القيمة، يتم احتساب إيرادات الفوائد عن طريق تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي، بإستثناء الموجودات المالية التي تدنت قيمتها الإئتمانية (انظر أدناه). بالنسبة للموجودات المالية التي تدنت قيمتها الإئتمانية ، يتم إدراج إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة للأصل المالي. إذا تحسنت ، في فترات التقرير اللاحقة، مخاطر الائتمان على الأداة المالية التي تدنت قيمتها الإئتمانية بحيث لم يعد الأصل المالي ذو قيمة إئتمانية متدنية، يتم إدراج إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي.

بالنسبة للموجودات المالية التي تم شراؤها أو الموجودات المالية المتدنية القيمة بصورة أساسية، تقوم المجموعة بالإعتراف بإيرادات الفوائد عن طريق تطبيق معدل الفائدة الفعلي المعدّل بخسارة الائتمان على التكلفة المطفأة للأصل المالي عند الإعتراف المبدئي. لا يتم الإحتساب على أساس الإجمالي حتى لو تحسنت مخاطر الإئتمان للأصل المالي لاحقاً بحيث لم يعد الأصل المالي ذو قيمة متدنية.

تتضمن الموجودات المالية المعترف بها من قبل المجموعة:

ذمم مدينة تجارية وموجودات عقود
لا تحمل الذمم المدينة التجارية أي فائدة وتسجل بقيمتها الاسمية بعد طرح المخصصات المناسبة للمبالغ غير القابلة للإسترداد المقدرة. يتم تقدير المبالغ غير القابلة للإسترداد بالرجوع إلى أعمار الأرصدة المدينة والخبرات السابقة. أو عندما يكون الطرف المقابل تحت التصفية أو دخل في إجراءات الإفلاس. يتم عرض الذمم المدينة التجارية بشكل فردي وفقاً لسياسة الخسائر الائتمانية المتوقعة ويتم شطبها عندما تعتقد الإدارة عدم إمكانية تحصيلها وفقاً للشروط المذكورة أعلاه.

النقد وشبه النقد
يشتمل بند النقد وشبه النقد على النقد في الصندوق والأرصدة البنكية وودائع المضاربة التي يمكن تحويلها لمبلغ نقدي محدد والتي لا تتعرض لمخاطر جوهرية لتغيّر القيمة.

المضاربة هي عبارة عن وديعة بنكية قصيرة الأجل للمجموعة بموجب شروط مبادئ الشريعة الإسلامية. ويستحق الربح من هذه الودائع في بيان الدخل الموحد على أساس دوري.

إلغاء الإعتراف بالموجودات المالية
يتم إلغاء الإعتراف بالأصل المالي (أو، متى ما أمكن تطبيقه، جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة من الموجودات المالية المتشابهة) عندما:

- تنقضي الحقوق التعاقدية لإستلام تدفقات نقدية من الموجودات؛
- تحتفظ المجموعة بحقوقها في إستلام التدفقات النقدية من الأصل ولكنها تلتزم بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب إتفاقية "مرور"؛ أو

- تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في إستلام تدفقات نقدية من الأصل وإما (أ) أن تكون قد قامت فعلياً بتحويل كافة مخاطر ومنافع الأصل أو (ب) لم تقم بشكل أساسي بتحويل أو الإحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الأصل، ولكنها قامت بتحويل السيطرة على الأصل.

تدني قيمة الموجودات المالية

تعترف الجموعة بمخصص الخسارة عن الخسائر الإئتمانية المتوقعة على الذمم المدينة التجارية وموجودات العقود وذمم الإيجار. يتم تحديث مبلغ الخسائر الإئتمانية المتوقعة بتاريخ كل تقرير لكي يعكس التغيرات في مخاطر الإئتمان منذ الإعتراف المبدئي للأداة المالية ذات الصلة.

3. أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

تدني قيمة الموجودات المالية (تتمة)

تعترف المجموعة دائماً بالخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة للذمم المدينة التجارية وموجودات العقود وذمم الإيجار. يتم تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة لتلك الموجودات المالية بإستخدام مصفوفة المخصص بناء على الخبرة الإئتمانية التاريخية للمجموعة ، ويتم تعديلها وفقاً لعوامل محددة للمدينين والأوضاع الإقتصادية العامة وتقدير كلاً من توجهات الأوضاع سواء الحالية أو المتوقعة كما في تاريخ التقرير ، بما في ذلك القيمة الزمنية للنقود عندما يكون ذلك ملائماً.

يتم تقييم الموجودات المالية، ما عدا تلك المقيّمة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، من حيث وجود مؤشرات تدني في القيمة في تاريخ التقرير المالي. وتُعد الموجودات المالية متدنية القيمة عندما يكون هناك دليل موضوعي، نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف المبدئي بالأصل المالي، على تأثّر التدفقات النقديّة المستقبليّة المقدرة للإستثمار. بالنسبة للذمم المدينة التجارية، فقد يتضمن الدليل الموضوعي للتدني في القيمة: (1) صعوبات مالية كبيرة قد تواجه المصدر أو الطرف المقابل؛ (2) تعثر أو صعوبة في سداد الفائدة أو الدفعات الأصلية؛ (3) احتمال إشهار المقترض إفلاسه أو تعرضه لإعادة هيكلة مالية.

بالنسبة لفئات معينة من الموجودات المالية مثل: الذمم المدينة التجارية، فإن الموجودات التي لا يتم تقييمها على أنها متدنية في القيمة بشكل فردي، يتم لاحقاً تقييمها بصورة مجمعة للتحقق من أي تدني محتمل في قيمتها. وقد تكون خبرة الشركة السابقة في تحصيل الذمم والزيادة في عدد الدفعات المتأخرة للمحفظة بعد متوسط فترة الائتمان هي من الدلائل الموضوعية على تدني قيمة محفظة الذمم المدينة، علاوة على التغيرات التي من الممكن ملاحظتها في الظروف الإقتصادية أو المحلية والتي ترتبط مباشرة بالتعثر في سداد الذمم المدينة. بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، فإن التدني في القيمة يمثّل الفرق بين قيمة الأصل الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعّلي الأصلي للموجودات المالية.

أدوات حقوق الملكية

أدوات حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المجموعة بعد طرح جميع المطلوبات ، ولا يحتوي على أي إلتزام بدفع نقدي أو موجودات مالية أخرى.

المطلوبات المالية

تقاس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. مع ذلك ، فإن المطلوبات المالية التي تنشأ عند تحويل أصل مالي لا يكون مؤهلاً لإلغاء الإعتراف أو عندما ينطبق منهج المشاركة المستمر ، وعقود الضمان المالي التي تصدرها المجموعة ، تقاس وفقاً للسياسات المحاسبية المحددة المبينة أدناه.

مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يتم تصنيف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عندما يكون المطلوب المالي (1) مقابل مطلوب محتمل للمشتري عند إندماج الأعمال ، (2) محتفظ به للمتاجرة أو (3) مصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم تصنيف المطلوب المالي كمحتفظ بها للمتاجرة إذا:

- تمت حيازته في الأساس بغرض إعادة شراؤه في الأجل القريب.
- عند الإعتراف المبدئي، يعد جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة تديرها المجموعة ، ولها نمط فعلي حالي لجني أرباح على المدى القصير; أو
- كان مشتقاً، بإستثناء المشتقات التي هي عقد ضمان مالي أو أداة تحوط محددة وفعالة.

يمكن تحديد المطلوبات المالية بخلاف المطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو المقابل المحتمل لمشتري عند إندماج الأعمال على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الإعتراف المبدئي إذا:

- أدى هذا التصنيف إلى إلغاء أو تقليل تناقض القياس أو الإعتراف الذي قد ينشأ خلاف ذلك ؛ أو
- يشكل الإلتزام المالي جزءاً من الموجودات أو المطلوبات المالية للشركة أو كليهما، والتي تدار ويتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة ، وفقًا لإستراتيجية إدارة المخاطر أو الاستثمار الموثقة للشركة ، والمعلومات المتعلقة بالمجموعة المقدمة داخلياً على هذا الأساس ؛ أو
- يشكل جزءاً من عقد يحتوي على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية ، ويسمح المعيار الدولي التقارير المالية رقم (9) أن يتم تحديد العقد المجمع بأكمله على أنه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يتم إدراجها بالقيمة العادلة ، مع أي أرباح أو خسائر تنشأ من التغيرات في القيمة العادلة المعترف بها في الربح أو الخسارة إلى الحد الذي لا تكون معه جزءاً من علاقة تحوط. يتضمن صافي الربح أو الخسارة المدرجة في الربح أو الخسارة، اي فوائد مدفوعة على المطلوب المالي.

3. أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

المطلوبات المالية (تتمة)

ومع ذلك ، بالنسبة للمطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، فإن مبلغ التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي يعزى إلى التغيرات في المخاطر الائتمانية لتلك الالتزامات يتم إثباته ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى، ما لم يخلق الإعتراف بتأثيرات التغيرات في مخاطر الإئتمان الناتجة عن الإلتزام ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى فروقات محاسبية في إحتساب الربح أو الخسارة. يتم إدراج المبلغ المتبقي من التغيرات في القيمة العادلة للإلتزام في الربح أو الخسارة.

إن التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر الإئتمان للمطلوبات المالية المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً في الربح أو الخسارة. وبدلاً من ذلك ، يتم تحويلها إلى بند أرباح مدورة عند إلغاء إدراج المطلوب المالي.

تدرج الأرباح والخسائر في عقود الضمان المالي التي تصدرها المجموعة وتصنفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، ضمن الربح أو الخسارة.

المطلوبات المالية التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة

المطلوبات المالية التي ليست (1) مقابل محتمل للمشتري عند إندماج الأعمال ، (2) محتفظ بها للمتاجرة أو (3) مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

المطلوبات المالية التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة (تتمة)

طريقة معدل الفائدة الفعلي هي طريقة إحتساب تكلفة المطلوب المالي وتخصيص مصروف الفوائد على مدى الفترة الزمنية ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم فعلياً مدفوعات التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة من جزء رئيسي لمعدل الفائدة الفعلي ، تكاليف المعاملات والأقساط الأخرى والخصومات) على مدى العمر المتوقع للمطلوب المالي ، أو فترة أقصر ، (عندما يكون ذلك ملائماً) إلى التكلفة المطفأة للمطلوب المالي.

مطلوبات عقود الضمان المالي

عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من مُصدره دفع مبالغ محددة لتعويض حامله عن الخسارة التي تكبدها نتيجة لتعثر مدين محدد عن السداد وفقاً لأحكام أداة الدين.

يتم مبدئياً قياس مطلوبات عقود الضمان المالي بالقيمة العادلة ، إذا لم تكن مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ولم تنشأ من تحويل أصل، وتقاس لاحقاً بالمبلغ الأعلى بين:

- مبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) (أنظر الموجودات المالية أعلاه); و
- المبلغ المدرج مبدئياً مطروحاً منه ، عندما يكون ذلك ملائماً ، الإطفاء المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات الإعتراف بالإيرادات المبينة أعلاه.

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

بالنسبة للمطلوبات المالية المنفذة بعملة أجنبية والتي تم قياسها بالتكلفة المطفأة في نهاية كل فترة تقرير ، يتم تحديد أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وفقاً للتكلفة المطفأة للأدوات. يتم إدراج أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية للمطلوبات المالية التي لا تكون جزءاً من علاقة تحوط محددة، في بيان الدخل. بالنسبة للمطلوبات المالية المصنفة كأداة تحوط بغرض التحوط من مخاطر صرف العملات الأجنبية ، تدرج الأرباح والخسائر ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى وتتراكم كجزء منفصل لحقوق الملكية.

القيمة العادلة للمطلوبات المالية المنفذة بعملة أجنبية تحدد بتلك العملة الأجنبية ويتم تحويلها بالسعر القائم في نهاية فترة التقرير. بالنسبة للمطلوبات المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يشكل مكوّن صرف العملات الأجنبية جزءاً من أرباح أو خسائر القيمة العادلة ويعترف به في الربح أو الخسارة للمطلوبات المالية التي لا تشكل جزءاً من علاقة تحوط محددة.

تتضمن المطلوبات المالية التي تعترف بها المجموعة:

ذمم دائنة تجارية

لا تحمل الذمم الدائنة التجارية أي فائدة ويتم إدراجها بالقيمة الاسمية.

3. أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

المطلوبات المالية (تتمة)

مطلوبات عقد الوكالة

أبرمت الشركة عقد وكالة بصفة وكيل. إن الوكالة هي اتفاق بين طرفين يوفّر بموجبه أحد الطرفين ("الموكّل") الأموال ("مبلغ الاستثمار") إلى وكيل ("الوكيل")، للاستثمار نيابة عنه وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. إن مبلغ الإستثمار متاح للإستخدام غير المقيّد للإنفاق الرأسمالي والنفقات التشغيلية وتسوية المطلوبات. في حال تحقيق أرباح، يقوم الوكيل بدفع حصة متّفق عليها من الأرباح للموكّل. يتم سداد مبلغ الإستثمار في نهاية فترة الإستثمار بالإضافة إلى أي أرباح متراكمة. ولهذا، يتم إدراج عقد الوكالة بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي الموحد. يتم الإعتراف بالأرباح العائدة كتكاليف عقود وكالة في بيان الدخل الموحد على أساس زمني نسبي، مع الأخذ بعين الاعتبار معدل الربح المتوقع والرصيد القائم.

قرض تمويل لأجل

يتم الاعتراف بقروض التمويل لأجل مبدئيًا بالقيمة العادلة للمقابل المستلم ، مطروحًا منها تكاليف المعاملة المباشرة. بعد التحقق المبدئي ، يتم قياس قرض التمويل لأجل بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. تظهر الأقساط المستحقة خلال عام واحد بالتكلفة المطفأة كمطلوب متداولة. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل الموحد عندما يتم إلغاء الإعتراف بالمطلوبات وكذلك من خلال عملية الإطفاء. يتم إدراج تكاليف الفوائد كمصروف عند تكبدها باستثناء تلك المؤهلة للرسملة.

الأدوات المالية

أدوات حقوق الملكية

يتم تصنيف الأسهم العادية الصادرة من الشركة كحقوق ملكية.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يلغى الاعتراف بالمطلوبات المالية في حالة سداد أو إلغاء أو إنقضاء الإلتزام المدرج بالمطلوبات. وفي حالة إستبدال مطلوب مالي حالي بمطلوب آخر من نفس المقرض بشروط مختلفة بصورة كبيرة أو عندما يتم إجراء تعديل جوهري على شروط مطلوب مالي، يعامل هذا الاستبدال أو التعديل كإلغاء للإعتراف بالمطلوب الأصلي والإعتراف بمطلوب جديد. ويتم الاعتراف بالفرق في القيم الدفترية ذات الصلة في بيان الدخل الموحد.

الأدوات المالية المشتقة

تستخدم الشركة المشتقات المالية لتقليل المخاطر المالية الناتجة عن التغّير في أسعار صرف العملات الأجنبية. وتقاس مشتقات الأدوات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة في تاريخ العقد ويتم لاحقاً إعادة قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ كل تقرير مالي.

الأرباح الموزعة على الأسهم العادية

يتم الإعتراف بتوزيعات الأرباح لمساهمي المجموعة كمطلوبات في البيانات المالية في الفترة التي تتم فيها الموافقة على توزيع أرباح من قبل المساهمين. يتم التعامل مع توزيعات الأرباح عن السنة التي تتم الموافقة عليها بعد تاريخ بيان المركز المالي الموحد كحدث غير معدّل بعد تاريخ الميزانية العمومية.

4. معلومات عن القطاعات

القطاعات التشغيلية هي المكونات التي تشارك في الأنشطة التجارية التي قد تحقق إيرادات أو تتكبد نفقات، وتتم مراجعة نتائج تشغيلها بانتظام من قبل المسؤول عن إتخاذ القرارات التشغيلية، والذي تُتاح له معلومات مالية منفصلة.

والمسؤول عن اتخاذ القرارات التشغيلية هو الموظف المختص أو مجموعة الموظفين المختصين بتوزيع الموارد وتقييم أداء المكونات. ويتم تنفيذ وظائف المسؤول عن إتخاذ القرارات التشغيلية من قبل مجلس إدارة المجموعة.

(أ) وصف المنتجات والخدمات والتي يستمد منها كل قطاع واجب التقرير عنه إيراداته والعوامل التي تستخدمها الإدارة لتحديد القطاعات واجب التقرير عنها

تمارس المجموعة نشاطها في دولة قطر فقط وبالتالي فإن قطر هي منطقة أعمالها الجغرافية الوحيدة. وترى الإدارة أن قطاعها التشغيلي الرئيسي هو قطاع هواتف الإتصالات النقالة. وتعتبر خدمات الهاتف الثابت جزءاً من نفس القطاع التشغيلي لأنها تعتبر حالياً غير جوهرية لقطاع الأعمال بشكل عام. وليس لدى المجموعة عملاء لهم إيرادات تزيد على 10٪ من الإيرادات الإجمالية للمجموعة.

(ب) قياس أرباح أو خسائر وموجودات ومطلوبات قطاع التشغيل

يتولى المسؤول عن إتخاذ القرارات التشغيلية مراجعة المعلومات المالية المعدّة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والتي تم تعديلها لتلبية متطلبات التقارير الداخلية. ولا تختلف هذه المعلومات المالية بشكل كبير عن تلك المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة.

5. إيرادات

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
إيرادات من خدمات الجوال مسبقة الدفع	**656,171**	854.811
إيرادات من خدمات الجوال مؤجلة الدفع	**1,021,077**	846.321
إيرادات من بيع المعدات (أجهزة الهواتف النقالة / شبكات) وملحقاتها	**175,661**	197.465
إيرادات أخرى	**271,604**	202.464
	2,124,513	2.101.061

تستمد المجموعة إيراداتها من العقود المبرمة مع العملاء لتحويل السلع والخدمات على مدى فترة زمنية أو في وقت محدد من خلال المنتجات الرئيسية التالية:

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
تصنيف الإيرادات – على مدى فترة زمنية		
الخدمات مسبقة الدفع ومؤجلة الدفع	**1,677,248**	1.701.132
بيع معدات (أجهزة الهواتف النقالة / شبكات) وملحقاتها	**30,517**	24،916
خدمات أخرى	**271,604**	202.464
	1,979,369	1.928.512
تصنيف الإيرادات – في وقت محدد		

بيع معدات (أجهزة الهواتف النقالة / شبكات) وملحقاتها	**145,144**	172.549
	145,144	172.549
إجمالي الإيرادات	**2,124,513**	2.101.061

كان سعر المعاملة المخصص (جزئياً) لإلتزامات الأداء غير المتحققة في 31 ديسمبر 2019 بمبلغ 91.64 مليون ريال قطري. (2018: 143 مليون ريال قطري)

تتوقع الإدارة أن يتم الإعتراف بنسبة 100% من سعر المعاملة المخصص للعقود غير المتحققة كما في 31 ديسمبر 2019 ، كإيرادات خلال فترة التقرير المقبلة.

6. مصاريف الربط البيني والمصاريف المباشرة الأخرى

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
تكاليف الربط البيني والتجوال	**391,638**	421.873
المعدات والتكاليف المباشرة الأخرى	**196,853**	196.009
العمولات وتكاليف الوسطاء	**131,353**	101.800
تكاليف تنظيمية	**37,452**	36.090
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**38,151**	29.116
	795,447	784.888

يظهر بند مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة بعد طرح الأرصدة التي تم شطبها سابقاً بقيمة 4.4 مليون ريال قطري (31 ديسمبر 2018: 3.4 مليون ريال قطري).

7. الشبكات والإيجارات ومصاريف تشغيلية أخرى

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
إيجارات تأجير تشغيلي	**53,578**	151.791
شبكات ومصاريف تشغيلية أخرى	**339,321**	344.020
	392,899	495.811

يعزى الانخفاض في إيجارات عقود التأجير التشغيلي إلى التغيير في المحاسبة المتعلقة بترتيبات التأجير عند اعتماد المجموعة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (16) عقود إيجار ، اعتبارًا من 1 يناير 2019. يرجى الرجوع للإيضاح رقم (28) للحصول على تفاصيل حول طريقة التعديل بأثر رجعي عند التطبيق.

8. تكاليف تمويل أخرى

تشتمل تكاليف التمويل الأخرى إطفاء الجزء المخصوم الخاص بالتزامات تفكيك الأصل (إيضاح 22،1). ولا يشمل ذلك أي مدفوعات فوائد لأطراف أخرى . ويشمل ذلك أيضًا مصاريف الفوائد على التزامات الإيجار البالغة 15 مليون ريال قطري المتعلقة بأصول حق الاستخدام (إيضاح 17) وبعض التكاليف الإضافية الأخرى.

9. رسوم الصناعة

وفقًا لترخيص التشغيل الخاص بشبكات وخدمات الإتصالات العامة الممنوحة في قطر من قبل المجلس الأعلى للإتصالات، والتي تعُرف الأن بإسم هيئة تنظيم الاتصالات، فإن الشركة ملزمة بدفع رسوم قطاع سنوية إلى هيئة تنظيم الإتصالات والتي يتم إحتسابها بنسبة 12.5٪ من صافي الربح المعدّل عن الأنشطة.

10. الربح الأساسي والمخفف للسهم الواحد

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر
	2019	2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
ربح السنة (ألف ريال قطري)	**143,675**	117.788
المتوسط المرجح لعدد الأسهم (بالآلاف)	**4,227,000**	4,227,000
الربح الأساسي والمخفف للسهم الواحد (ريال قطري)	**0.034**	0.028

نتيجة لتجزئة الأسهم تم تعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم والربحية للسهم الواحد بأثر رجعي وتم إعادة عرض أرصدة المقارنة. يرجى الرجوع للإيضاح رقم (19.1) لمزيد من المعلومات. ليس هنالك عنصر تخفيف وبالتالي فإن الأسهم الأساسية تساوي الأسهم المخففة.

11. ممتلكات ومنشآت ومعدات

	شبكة ومعدات	أثاث وتجهيزات	الإجمالي
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
التكلفة:			
في 1 يناير 2018	2.212.658	222.895	2.435.553
إضافات	339.001	7.605	346.606
إستبعادات	(20.668)	(2.156)	(22.824)
في 31 ديسمبر 2018	**2.530.991**	**228.344**	**2.759.335**
إضافات	412,584	5,921	418,505
في 31 ديسمبر 2019	**2,943,575**	**234,265**	**3,177,840**
الاستهلاك المتراكم:			
في 1 يناير 2018	1.065.816	167.759	1.233.575
إستهلاك السنة	236.432	19.615	256.047
إستبعادات	(20.631)	(2.132)	(22.763)
إعادة التصنيف	13	–	13
في 31 ديسمبر 2018	**1.281.630**	**185.242**	**1.466.872**
إستهلاك السنة	210,768	16,426	227,194
إستبعادات	–	–	–
في 31 ديسمبر 2019	**1,492,398**	**201,668**	**1,694,066**
صافي القيمة الدفترية:			
في 31 ديسمبر 2019	**1,451,177**	**32,597**	**1,483,774**
في 31 ديسمبر 2018	1.249.361	43.102	1.292.463

تشمل صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمنشآت والمعدات موجودات قيد الإنشاء بلغت قيمتها 139 مليون ريال قطري (31 ديسمبر 2018: 164 مليون ريال قطري) والتي لا يتم إستهلاكها.

تتضمن القيمة الدفترية الصافية للممتلكات والمنشآت والمعدات صافي القيمة الدفترية للأصل المتعلقة بالتزامات تقاعد الأصل البالغة 49.84 مليون ريال (2018: 48.13 مليون).

قامت المجموعة خلال السنة بمراجعة الأعمار الإنتاجية المتوقعة لموجوداتها حتى تتوافق التقديرات المحاسبة مع معايير القطاع. أدى التغير في التقدير المحاسبي الي انخفاض استهلاك السنة بمبلغ 60.2 مليون ريال قطري (يرجى الرجوع الى الإيضاح رقم 27).

12. م وجودات غير ملموسة

	رسوم ترخيص	برمجيات	حقوق الإستخدام غير القابلة للإلغاء	الإجمالي
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
التكلفة:				
في 1 يناير 2018	7.726.000	967,163	20.712	8,713,875
إضافات	–	91,120	51,164	142,284
إستبعادات	–	(9,363)	(10,343)	(19,706)
في 31 ديسمبر 2018	**7.726.000**	**1,048,920**	**61,533**	**8,836,453**
إضافات	–	218,562	-	218,562
في 31 ديسمبر 2019	**7.726.000**	**1,267,482**	**61,533**	**9,055,015**
الإطفاء المتراكم:				
في 1 يناير 2018	3,492,583	752,677	7,188	4,252,448
إطفاء السنة – إيضاح 12.1	84,067	83,230	1,769	169,066
إستبعادات	–	(9,293)	(4,245)	(13,538)
إعادة تصنيف	(13)	–	–	(13)
في 31 ديسمبر 2018	**3,576,637**	**826,614**	**4,712**	**4,407,963**
إطفاء السنة	84,093	85,766	5,905	175,764
في 31 ديسمبر 2019	**3,660,730**	**912,380**	**10,617**	**4,583,727**

صافي القيمة الدفترية:				
في 31 ديسمبر 2019	**4,065,270**	**355,102**	**50,916**	**4,471,288**
في 31 ديسمبر 2018	4,149,363	222,306	56,821	4,428,490

1.12 خلال عام 2018، مُنحت المجموعة تمديداً قدره 40 عاماً لترخيص شبكات وخدمات الإتصالات المتنقلة العامة ("الترخيص") من دون تكلفة إضافية. نتيجة لهذا التمديد ، سوف ينتهي الترخيص في 28 يونيو 2068 حيث أنه كان قد مُنح سابقاً للشركة في 29 يونيو 2008 لمدة 20 عاماً. نتج عن تمديد الترخيص وعمره الإقتصادي الإنتاجي ، انخفضاً جوهرياً في مصروف الإطفاء السنوي مقارنة بالسنوات السابقة.

2.12 تشتمل صافي القيمة الدفترية للبرمجيات على برمجيات قيد التطوير قيمتها 129.5 مليون ريال قطري (2018: 37.2 مليون ريال قطري) والتي لا يتم إطفاؤها.

13. ذمم مدينة تجارية وأرصدة مدينة أخرى

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
موجودات غير متداولة:		
مبالغ مدفوعة مقدماً	**36,641**	25.501
موجودات متداولة:		
ذمم مدينة تجارية وأخرى – بالصافي	**305,922**	231.634
مبالغ مدفوعة مقدماً	**54,312**	27.536
مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة (إيضاح 24)	**6,723**	9.443
	366,957	268.613

13. ذمم مدينة تجارية وأرصدة مدينة أخرى (تتمة)

تظهر الذمم المدينة التجارية والأرصدة المدينة الأخرى بالصافي من مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة البالغ قيمته 109.2 مليون ريال قطري (2018: 66.6 مليون ريال قطري).

لا يتم إحتساب فوائد على الذمم المدينة التجارية القائمة. تقوم المجموعة بقياس مخصص الخسارة للذمم المدينة التجارية بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية على مدى الحياة. يتم تقدير الخسارة الإئتمانية المتوقعة على الذمم المدينة التجارية بإستخدام مصفوفة المخصص بالرجوع إلى خبرة التعثر عن السداد التاريخية للمدين وتحليل المركز

المالي الحالي للمدين، معدلّة بعوامل محددة للمدين والظروف الإقتصادية العامة للصناعة التي يعمل فيها المدين وتقدير كلاً من التوجهات الحالية والمتوقعة للأوضاع في تاريخ التقرير. إعترفت المجموعة بمخصص خسارة بنسبة 100% عن جميع المديونيات غير المتعلقة بجهات حكومية التي تزيد فترات إستحقاقها عن 180 يوماً نظراً لكون الخبرة التاريخية تشير إلى أن هذه المديونيات غير قابلة للتحصيل على وجه العموم.

تقوم المجموعة بشطب الذمم المدينة التجارية عندما تشير المعلومات إلى أن المدين يواجه صعوبات مالية شديدة ، وأنه ليس هناك توقع معقول للتحصيل. أي عندما يتم إدراج المدين تحت التصفية أو دخل في إجراءات الإفلاس ، أو عندما تزيد مدة إستحقاق الذمم المدينة التجارية عن سنتين ، أيهما يحدث أولاً.

قياس مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة

يعد قياس مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة مجالاً يتطلب إستخدام نماذج معقدّة وإفتراضات جوهرية حول الأوضاع الإقتصادية المستقبلية والسلوك الإئتماني (على سبيل المثال: إحتمال تعثر العملاء والخسائر الناتجة).

تتضمن عناصر نماذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة التي تعتبر أحكاماً وتقديرات محاسبية هامة ما يلي:

- تطوير نماذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة، بما في ذلك المعادلات المختلفة وإختيار المدخلات.
- تحديد معيار ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الإئتمان ومن ثم ينبغي قياس مخصصات الموجودات المالية على أساس الخسائر الإئتمانية على مدى الحياة والتقييم النوعي.
- تجزئة الموجودات المالية عندما يتم تقييم الخسائر الإئتمانية المتوقعة على أساس جماعي.
- تحديد الإرتباط بين سيناريوهات الإقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية وتأثيرها على إحتمالية التعثر (PDs) والتعرض الائتماني عند التعثر (EAD) والخسارة الناتجة عن التعثر(LGD).

إختيار سيناريوهات الاقتصاد الكلي المستقبلية والإحتمالات المرجحة، لإشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة. لقد كانت سياسة المجموعة هي المراجعة الدورية لنماذجها في سياق خبرة الخسارة الفعلية وإجراء التعديل عند الضرورة.

يوضح الجدول التالي تفاصيل مخاطر الذمم المدينة التجارية إستناداً إلى مصفوفة مخصص المجموعة.

31 ديسمبر 2019	حتى 30 يوماً	31-60 يوماً	61-90 يوماً	91-180 يوماً	أكثر من 180 يوماً	الإجمالي
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
معدل الخسارة الإئتمانية المتوقعة	3%-8%	12%-40%	20%-60%	29%-84%	100%	
إجمالي القيمة الدفترية	209,826	30,550	16,496	42,360	115,878	415,110
مخصص الخسارة						109,188

31 ديسمبر 2018	حتى 30 يوماً	31-60 يوماً	61-90 يوماً	91-180 يوماً	أكثر من 180 يوماً	الإجمالي
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
معدل الخسارة الإئتمانية المتوقعة	3%-6%	8%-24%	15%-42%	23%-70%	100%	
إجمالي القيمة الدفترية	139,069	35,827	18,823	31,501	73,060	298,280

مخصص الخسارة	66,646

لا يوجد مخصص خسارة مقابل الأرصدة البنكية وموجودات العقود والأرصدة المطلوبة من أطراف ذات علاقة حيث لا توجد مخاطر خسائر إئتمانية جوهرية متوقعة مرتبطة بهذه الموجودات المالية.

13. ذمم مدينة تجارية وأرصدة مدينة أخرى (تتمة)

قياس مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة

يوضح الجدول التالي الحركة في الخسائر الإئتمانية المتوقعة التي تم الإعتراف بها للذمم المدينة التجارية والأرصدة المدينة الأخرى:

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	
	2019	2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
الرصيد كما في 1 يناير 2018 بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)	--	60.869
التسويات عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	--	(2.868)
الرصيد في بداية السنة	**66,646**	58.001
مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة المعترف بها خلال السنة	**42,542**	32.493
المبالغ المشطوبة خلال السنة	--	(23.848)
الرصيد في نهاية السنة	**109,188**	66.646

14. موجودات عقود

المبالغ المتعلقة بموجودات عقود هي أرصدة مستحقة ولكن لم يتم إصدار فواتير بها للعملاء. يتم إعادة تصنيف أي مبلغ مسجل سابقاً كموجودات عقود إلى الذمم المدينة التجارية في المرحلة التي يتم فيها إصدار فاتورة إلى العميل.

لا يُستحق الدفع مقابل خدمات الإتصالات من العميل حتى اكتمال إصدار الفواتير ، وبالتالي يتم إثبات أصل العقد على مدار الفترة التي يتم فيها تقديم خدمات الإتصالات لتمثيل حق المجموعة في المبلغ المقابل للخدمات المقدمة حتى تاريخه.

لم يتم تسجيل خسائر تدني في القيمة لأي أصل عقد في فترة التقرير (2018: لا شيء). تقوم إدارة المجموعة دائماً بقياس مخصص الخسارة على المبالغ المستحقة من العملاء بمبلغ يعادل الخسائر الإئتمانية المتوقعة مدى الحياة، مع الأخذ في الاعتبار خبرة التعثر التاريخية والآفاق المستقبلية.

15. تكاليف عقود

تمثل تكلفة حيازة العميل التي تكبدتها المجموعة. يتم تصنيف المبلغ كأصل متداول ويطفأ على مدى فترة الإحتفاظ بالعميل.

16. مخزون

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
أجهزة هاتف	**36,405**	33.628
بطاقات إعادة الشحن وإكسسوارات	**1,596**	1.661
	38,001	35.289

تم عرض المخزون بالصافي من مخصص التقادم، وفيما يلي تحليل ذلك المخصص:

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
الرصيد في بداية السنة	**2,794**	3.437
مبالغ تم قيدها / (عكسها) في بيان الدخل الموحد	**1,280**	(643)
الرصيد في نهاية السنة	**4,074**	2.794

17. عقود الإيجار وحق استخدام الموجودات

تستأجر المجموعة مكاتب مختلفة ومواقع خلوية ومستودعات وقنوات ومحلات البيع بالتجزئة والمعدات. عادة ما تكون عقود الإيجار لفترات محددة تتراوح من 5 إلى 10 سنوات ولكن قد يكون لها خيارات تمديد.

فيما يلي الحركة في حق استخدام الموجودات:

	31 ديسمبر 2019
	ألف ريال قطري
الرصيد في بداية السنة – حسب الاعتماد الأولي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16)	**412,149**
عقود الإيجار الجديدة المضافة خلال السنة	**31,677**
مصاريف الاستهلاك على حق استخدام الموجودات	**(85,487)**
الرصيد في نهاية السنة	**358,339**

يتعلق حق استخدام الموجودات المعترف بها بأنواع الموجودات التالية:

	31 ديسمبر 2019	1 يناير 2019
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
موجودات تبادل وشبكة الإتصال	**296,800**	361,362

مباني / مكاتب		28,902
	32,437	
وصول القناة	**29,102**	21,885
إجمالي حق استخدام الموجودات	**358,339**	412,149

فيما يلي الحركة في التزامات الإيجار:

	31 ديسمبر 2019
	ألف ريال قطري
الرصيد في بداية السنة – حسب الاعتماد الأولي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16)	**401,655**
عقد إيجار جديد مضاف خلال السنة	**31,677**
مصروف الفائدة للسنة	**15,011**
المدفوعات التي تمت خلال السنة	**(74,218)**
الرصيد في نهاية السنة	**374,125**

تم عرضه في بيان المركز المالي الموحد على النحو التالي:

التزامات الإيجار المتداولة	**120,837**
التزامات الإيجار غير المتداولة	**253,288**
	374,125

18. نقد وأرصدة لدى البنوك

النقد والأرصدة لدى البنوك في نهاية الفترة المالية كما هي واردة في بيان التدفقات النقدية، تظهر كما يلي:

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
ودائع مضاربة	**50,000**	189.000
نقد لدى البنك	**253,098**	212.178
نقد في الصندوق	**100**	100
إجمالي النقد والأرصدة لدى البنوك	**303,198**	401.278
يطرح: الرصيد في حسابات بنكية مقيدّة – إيضاح رقم (18.1)	**(16,490)**	(10.677)
النقد وشبه النقد	**286,708**	390.601

18. نقد وأرصدة لدى البنوك (تتمة)

18.1 يشمل هذا البند الأموال المحتفظ بها لمدفوعات توزيعات الأرباح غير المحصلّة من قبل المساهمين كما في إيضاح رقم (23.1).

18.2 لم تكن هناك خسائر انخفاض في القيمة تم الاعتراف بها على النقد والأرصدة لدى البنوك خلال فترة التقرير (2018: لا شيء).

19. رأس المال

	31 ديسمبر 2019		31 ديسمبر 2018	
	العدد	**ألف ريال قطري**	العدد	ألف ريال قطري
أسهم عادية مصرّح بها ومخصصة ومصدرة ومدفوعة بالكامل:				

أسهم عادية بقيمة 1 ريال قطري لكل سهم [2018: 5 ريال قطري لكل سهم (إيضاح رقم 19.1)]	**4,227,000,000**	**4,227,000**	845.400.000	4.227.000

19.1 تمشيا مع تعليمات من هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) ، وافقت الجمعية العامة غير العادية للمجموعة في 4 مارس 2019 على تجزئة الأسهم بواقع 5 على 1 ، أي 5 أسهم جديدة بقيمة اسمية قدرها 1 ريال قطري لكل سهم تم إصدارها مقابل سهم واحد قديم بقيمة اسمية قدرها 5 ريال قطري للسهم. وقد أدى ذلك إلى زيادة عدد الأسهم المصرح بها والمخصصة والمصدرة والمدفوعة بالكامل من 845,400,000 إلى 4,227,000,000. بدأ إدراج الأسهم الجديدة في بورصة قطر اعتباراً من 4 يوليو 2019. لم يطرأ أي تغيير على رأس مال الشركة نتيجة لتجزئة الأسهم.

20. إحتياطي قانوني وأرباح قابلة للتوزيع

تأسست الشركة بموجب المادة 68 من قانون الشركات التجارية القطري رقم 5 لسنة 2002. تم إستبدال هذا القانون لاحقاً بقانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015.

تم تعديل النظام الأساسي للشركة بعد تطبيق قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015 ، وتم إعتماد النظام الأساسي لاحقاً من وزارة الإقتصاد والتجارة.

يحدد الإحتياطي القانوني والأرباح القابلة للتوزيع وفقاً لنظامها الأساسي.

إحتياطي قانوني:

تم تحويل الفائض من رسوم الإصدار الذي تم جمعه على تكلفة الإصدار خلال الطرح العام الأول للأسهم العادية إلى الإحتياطي القانوني وفقاً لمتطلبات المادة 154 من قانون الشركات التجارية القطري رقم 5 لسنة 2002. بالإضافة إلى ذلك ، ووفقاً لمواد النظام الأساسي للشركة ، ينبغي تحويل 5٪ من الأرباح السنوية القابلة للتوزيع إلى الإحتياطي قانوني. ويجوز للجمعية العمومية وقف هذا الإقتطاع إذا بلغ الإحتياطي القانوني 10٪ من رأس المال المدفوع.

أرباح قابلة للتوزيع:

وفقاً لمواد النظام الأساسي للشركة ، تُعرّف الأرباح القابلة للتوزيع بأنها صافي الربح/الخسارة المقرر عنه للسنة المالية مضافاً إليها إطفاء رسوم الترخيص للسنة. يتم ترحيل الأرباح غير الموزعة وتكون متاحة للتوزيع في فترات مستقبلية.

الحركة في رصيد الأرباح القابلة للتوزيع هي كما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019		للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018	
	ألف ريال قطري	**ألف ريال قطري**	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
الرصيد في بداية السنة		**396,314**		247.943
المحوّل إلى الخسائر المتراكمة		--		(40.446)
صافي الربح	**143,675**		117.788	
إطفاء رسوم الترخيص	**84,093**		84.067	
المحوّل إلى أرباح قابلة للتوزيع		**227,768**		201.855
المحوّل إلى إحتياطي قانوني		**(11,388)**		(10.093)
توزيعات الأرباح للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018		**(211,350)**		--
المحوّل إلى الصندوق الإجتماعي والرياضي (إيضاح رقم 20.1)		**(3,592)**		(2.945)

الرصيد في نهاية السنة	**397,752**	396.314

20. إحتياطي قانوني وأرباح قابلة للتوزيع (تتمة)

20.1 الصندوق الإجتماعي والرياضي

وفقاً لأحكام القانون القطري رقم 13 لسنة 2008 والتوضيحات ذات الصلة الصادرة في يناير 2010 ، ينبغي على الشركة المساهمة بنسبة 2.5% من صافي أرباحها السنوية للصندوق الإجتماعي والرياضي. التوضيح المتعلق بالقانون رقم 13 يتطلب أن يتم الإعتراف بالمبالغ المستحقة كتوزيعات أرباح من خلال بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحدة.

21. قروض وتسهيلات

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
عقد الوكالة – إيضاح رقم (21.1)	--	820,105
قرض تمويل لأجل – إيضاح رقم (21.2)	**820,000**	--
المجموع	**820,000**	820.105
تم عرضه في بيان المركز المالي الموحد على النحو التالي:		
قروض وتسهيلات	**820,000**	820,105
مطلوبات غير متداولة	**820,000**	--
مطلوبات متداولة	--	820,105
	820,000	820,105

21.1 عقد الوكالة

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
الرصيد في بداية السنة/الفترة	**820,105**	818.237
تراكم أرباح الوكالة للسنة/الفترة	**28,417**	29.401
المدفوعات خلال السنة/الفترة	**(848,522)**	(27.533)
الرصيد في نهاية السنة/الفترة	--	820.105

أبرمت المجموعة إتفاقيّة عقد وكالة متوافقة مع الشريعة الإسلامية مع شركة فودافون للاستثمار المحدودة بمبلغ قدره 330 مليون دولار أمريكي بتاريخ 18 نوفمبر 2014 ("عقد الوكالة"). وتمتد فترة التسهيل لمدة خمس سنوات وتنص على حصة ربح متفق عليها تعتمد على معدل ليبور لستة أشهر علاوة على هامش ربح بنسبة 0،75%. تمت الاستفادة من التسهيل في 15 ديسمبر 2014. هذا التسهيل مضمون بواسطة مؤسسة قطر للتعليم والعلوم تطوير المجتمع.

يتم تجديد عقد الوكالة في 31 مارس و30 سبتمبر من كل سنة لتغيير معدلات الربح بدون تسوية نقدية. بعد ذلك، تتم إعادة استثمار الأرباح المتراكمة من قبل الموكّل. ويستحق عقد الوكالة السداد بعد خمس سنوات من تاريخ التسجيل ، أي 18 نوفمبر 2014. وفقًا لذلك ، تمت تسوية هذا الالتزام بالكامل خلال العام.

21.2 قرض تمويل لأجل

أبرمت المجموعة اتفاقية تسهيل مع بنك محلي مقابل 820 مليون ريال قطري في 29 أكتوبر 2019 ("التسهيل") بمعدل فائدة متفق عليه بلغ 4.75٪ سنويًا (QMRL – 25 BPs) ، يتم دفعها كل ربع سنة. تمت الاستفادة من التسهيل بقيمة 820 مليون ريال قطري في 12 نوفمبر 2019 لمدة خمس سنوات. سيتم سداد المبلغ المستحق على 16 قسط ربع سنوي متساوي بقيمة 51.25 مليون ريال قطري ابتداءً من فبراير 2021. التسهيل مؤمّن ضد اتفاق الاحالة العامة. تم تكبد فائدة بقيمة 5.3 مليون ريال قطري خلال العام على التسهيل.

حصلت المجموعة أيضًا على تسهيل تمويل طويل الأجل بمبلغ 911 مليون ريال قطري في 27 مايو 2018 من بنك محلي. كما في تاريخ التقرير ، لم تقم المجموعة بسحب أي مبالغ مقابل تسهيل التمويل طويل الأجل.

22. مخصصات

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
إلتزامات تفكيك موجودات (إيضاح 1.22)	**85,894**	69.772
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 2.22)	**36,217**	33.275
	122,111	103.047

1.22 إلتزامات إستبعاد موجودات

في إطار أنشطة المجموعة ، تم إستخدام عدد من المواقع والموجودات الأخرى والتي يتوقع أن يكون لها تكلفة مصاحبة لتفكيكها. يتوقع أن تنشأ التدفقات النقدية المصاحبة في تواريخ الإستغناء عن الموجودات التي تنتمي إليها ، وهي ذات طبيعة طويلة الأجل.

خلال السنة، قامت المجموعة بتكوين مخصصات إضافية بقيمة 16.1 مليون ريال قطري (2018: 9.8 مليون ريال قطري) للمواقع الجديدة المضافة مع خصم مبلغ الالتزام. تم رسملة مبلغ 11.8 مليون ريال قطري (2018: 6.3 مليون ريال قطري) كإضافات على الممتلكات والمنشآت والمعدات تم إستثناؤها من شراء ممتلكات ومنشآت ومعدات في بيان التفقدات النقدية الموحدة.

2.22 مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
الرصيد في بداية السنة	**33,275**	31.009
مكون خلال السنة	**9,445**	9.546
مبالغ مدفوعة خلال السنة	**(6,503)**	(7.280)
الرصيد في نهاية السنة	**36,217**	33,275

23. ذمم دائنة تجارية وأرصدة دائنة أخرى

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري

مطلوبات غير متداولة:		
محتجزات من موردين	**107,074**	53.246
مطلوبات متداولة:		
ذمم دائنة تجارية	**703,693**	269.489
مستحقات	**310,199**	505,602
إيرادات مؤجلة	**86,327**	104,148
مطلوبات عقود	**156**	801
ذمم دائنة أخرى	**34,829**	21.915
توزيعات أرباح مستحقة الدفع (إيضاح رقم 1،23)	**16,490**	10.677
مستحق إلى الصندوق الإجتماعي والرياضي (إيضاح رقم 1،20)	**3,592**	2.945
	1,155,286	915.577

23. ذمم دائنة تجارية وأرصدة دائنة أخرى (تتمة)

1،23 توزيعات أرباح مستحقة الدفع

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
الرصيد في بداية السنة	**10,677**	11.950
توزيعات أرباح للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (إيضاح 29)	**211,350**	--
توزيعات أرباح مدفوعة نقداً	**(205,537)**	(1.273)
الرصيد في نهاية السنة	**16,490**	10.677

24. معاملات الأطراف ذات العلاقة

تشتمل الأطراف ذات العلاقة على المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا للمجموعة والشركات الخاضعة لسيطرتهم بالكامل أو السيطرة المشتركة أو التي يملكون فيها تأثيراً جوهرياً.

خلال سنة 2018 ، كان هناك تغير في الملكية المطلقة للمجموعة ، ونتيجة لذلك فإن الشركات التي تسيطر عليها مجموعة فودافون بي.ال.سي لم تعد أطرافاً ذات علاقة للمجموعة كما في تاريخ التقرير. لهذا السبب ، فإن جميع المبالغ المستحقة إلى/المستحقة من الشركات التي تسيطر عليها مجموعة فودافون بي.ال.سي ، تم إعادة تصنيفها كذمم دائنة تجارية وذمم مدينة تجارية أو مطلوبات أطراف أخرى وفقاً لطبيعتها.

لأغراض العرض المناسب للأحداث والتعاملات خلال السنة ، يُعرض أدناه ما يلي:

- التعاملات مع الشركات التي تسيطر عليها مجموعة فودافون بي.ال.سي حتى تاريخ التغير في وضع الأطراف ذات العلاقة.
- التعاملات مع الشركات التي تسيطر عليها مؤسسة قطر بعد تاريخ التغير في وضع الأطراف ذات العلاقة والأرصدة كما في تاريخ التقرير.

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
مبيعات البضائع والخدمات		
الشركات التي تسيطر عليها مجموعة فودافون بي.ال.سي	--	10.359
الشركات التي تسيطر عليها مؤسسة قطر	**45,944**	40.876
شراء البضائع والخدمات		
الشركات التي تسيطر عليها مجموعة فودافون بي.ال.سي	--	44.908
الشركات التي تسيطر عليها مؤسسة قطر	**22,388**	72.960
تكاليف عقد الوكالة		
شركة فودافون للإستثمار المحدودة	--	6.089

تم شراء البضائع والخدمات من الأطراف ذات العلاقة بالأسعار المعتمدة من قبل الإدارة على أسس تجارية بحتة.

إن الأرصدة الناشئة من التعاملات مع أطراف ذات علاقة تظهر كما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
ذمم مدينة من أطراف ذات علاقة:		
الشركات التي تسيطر عليها مؤسسة قطر	**6,723**	9.443
ذمم دائنة إلى أطراف ذات علاقة:		
الشركات التي تسيطر عليها مؤسسة قطر	**6,870**	264

24. معاملات الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

تنشأ الذمم المدينة من أطراف ذات علاقة بشكل أساسي من معاملات البيع والتي تعتبر غير مضمونة من حيث طبيعتها ولا تحمل أي فائدة. ولم يتم الاعتراف بأي خسائر لتدني في قيمة المبالغ المستحقة من أطراف ذات علاقة خلال الفترة (2018: لا شيء). تنشأ الذمم المبالغ المستحقة إلى الأطراف ذات علاقة من المشتريات ولا تحمل أي فائدة.

مكافآت أفراد الإدارة العليا:

يشتمل أفراد الإدارة العليا على مجلس الإدارة والمدير العام والرئيس التنفيذي والمدراء التنفيذيين المسؤولين مباشرة أمام الرئيس التنفيذي، وفيما يلي مكافآت أفراد الإدارة العليا:

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
رواتب ومنافع قصيرة الأجل	**28,993**	24.574
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	**649**	615
	29,642	25.189

25. الأدوات المالية وإدارة المخاطر

إدارة رأس المال

يلخص الجدول التالي هيكل رأس المال الخاص بالمجموعة:

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
قروض وتسهيلات	**820,000**	820.105
نقد وأرصدة لدى بنوك	**(303,198)**	(401.827)
صافي الدين	**516,802**	418.827
إجمالي حقوق الملكية	**4,519,473**	4.590.740
نسبة المديونية	**%11.44**	%9.12

تدير المجموعة رأسمالها للتأكد من قدرتها على الاستمرار كمنشأة مستمرة مع زيادة العائد للمساهمين من خلال موازنة رصيد الدين وحقوق المساهمين.

الأدوات المالية

السياسات المحاسبية الهامة

يتم الإفصاح عن تفاصيل السياسات والأساليب الهامة المعتمدة بما في ذلك معايير الاعتراف على أساس القياس فيما يتعلق بكل فئة من فئات الموجودات المالية والمطلوبات المالية في إيضاح رقم (3) من هذه البيانات المالية الموحدة.

فئات الأدوات المالية

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة:		
النقد وشبه النقد	**286,708**	390.601
موجودات عقود	**34,859**	26.660
ذمم مدينة تجارية وأرصدة مدينة أخرى (عدا المبالغ المدفوعة مقدماً)	**312,645**	241.077
مطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة:		
ذمم دائنة تجارية وأخرى (عدا المستحقات والإيرادات المؤجلة)	**865,834**	359.073
قروض وتسهيلات	**820,000**	820.105

25. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو مدفوع لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس ، بغض النظر عما إذا كان هذا السعر يمكن ملاحظته مباشرة أو تقديره باستخدام أسلوب تقييم آخر. عند تقدير القيمة العادلة للأصل أو الإلتزام ، تأخذ المجموعة بعين الإعتبار خصائص الموجودات أو المطلوبات إذا أخذ المشاركون في السوق هذه الخصائص في الحسبان عند تسعير الموجودات أو المطلوبات في تاريخ القياس.

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية على النحو التالي:

- يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بأحكام وشروط قياسية والمتداولة في أسواق نشطة بالرجوع إلى أسعار شراء السوق المدرجة عند إغلاق النشاط في تاريخ التقرير.
- يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى وفقاً لنماذج التسعير المقبولة بشكل عام استناداً إلى تحليل التدفقات النقدية المخصومة بإستخدام الأسعار من معاملات السوق الحالية التي يمكن ملاحظتها وعروض المتعاملين لأدوات مماثلة.

يتم تحليل قياسات القيمة العادلة حسب مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما يلي:

- المستوى 1 – الأسعار المدرجة (غير المعدّلة) في الأسواق النشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.
- المستوى الثاني – المدخلات بخلاف الأسعار المدرجة ضمن المستوى الأول والتي يمكن ملاحظتها للموجودات أو المطلوبات، سواء بشكل مباشر (أي كأسعار) أو غير مباشرة (مشتقة من الأسعار).
- المستوى 3 – مدخلات لأصل أو التزام لا تستند إلى بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها (أي ، المدخلات غير الملحوظة)

ترى الإدارة أن القيم الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة في البيانات المالية تقارب قيمتها العادلة بسبب فترة الاستحقاق القصيرة.

تسوية المطلوبات الناشئة عن أنشطة التمويل

يبين الجدول أدناه تفاصيل التغيرات في مطلوبات المجموعة الناشئة عن أنشطة التمويل ، بما في ذلك التغيرات النقدية وغير النقدية:

	في 1 يناير 2019	التدفقات المالية من التمويل	التغيرات غير النقدية*	في 31 ديسمبر 2019
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
قروض وتسهيلات	**820,105**	**28,522**	**(28,627)**	**820,000**
توزيعات مستحقة	**10,677**	**(205,537)**	**211,350**	**16,490**

	في 1 يناير 2018	التدفقات المالية من التمويل	التغيرات غير النقدية*	في 31 ديسمبر 2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
قروض وتسهيلات	818.237	(27.533)	29,401	820.105
توزيعات مستحقة	11.950	(1.273)	--	10.677

** يشمل ذلك تكلفة التمويل وتوزيعات الأرباح المعلنة.*

إدارة مخاطر العملات الأجنبية

تقوم المجموعة بتنفيذ بعض العمليات بالعملات الأجنبية وبالتالي هي معرضة لمخاطر التقلبات في أسعار الصرف. تستخدم المجموعة العملات الآجلة للتخفيف من مخاطرها المالية لأسعار صرف العملة. ويخضع إستخدام المشتقات المالية إلى سياسات المجموعة، والتي توفر مبادئ خطية عن استخدام المشتقات المالية بما يتفق مع إستراتيجية المجموعة لإدارة المخاطر. ولا تستخدم المجموعة الأدوات المالية المشتقة لأغراض المضاربة.

25. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

تسوية المطلوبات الناشئة عن أنشطة التمويل (تتمة)

إن أغلبية العملات الأجنبية للأرصدة المدينة / الدائنة هي بالدولار الأمريكي وهو مربوط بالريال القطري. بالتالي، فإن هذه الذمم المدينة / الدائنة ليست عرضة لمخاطر تغير أسعار الصرف. لدى المجموعة مبالغ غير جوهرية لذمم مدينة / دائنة مدرجة باليورو وعملات أخرى حيث أن أي تغير بنسبة 10% بالزيادة / بالنقص في أسعار الصرف متوقع أن يساوي قيمة 0،8 مليون ريال قطري (2018: 0.8 مليون ريال قطري) على قدم المساواة أو العكس.

إدارة مخاطر معدل الفائدة

إنّ المجموعة مسؤولة عن دفع فائدة على تسهيلات قرض التمويل لأجل بمعدل إجمالي الهامش المطبق ومعدل ليبور. إن أي زيادة أو إنخفاض بنسبة 1% في معدلات ليبور يؤدي إلى زيادة أو إنخفاض إجمالي ربح المجموعة للسنة المالية بواقع 1.12 مليون ريال قطري (2018: 8.3 مليون ريال قطري معدل الربح على عقد الوكالة).

إدارة مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم مقدرة الطرف المتعاقد معه على الوفاء بالمبالغ المستحقة عليه وما يترتب على ذلك من خسارة مالية للمجموعة. وتتم مراقبة تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان والوضع المالي للأطراف الأخرى وكفاية ملاءتهم المالية بشكل مستمر. وتتوزع مبالغ المعاملات الإجمالية على عدد من الأطراف الذين تم اعتماد التعامل معهم. ويتم الحد من تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان عن طريق منح سقوف ائتمانية للطرف المقابل وتتم مراجعتها والموافقة عليها من قبل الإدارة.

كما تقوم المجموعة بمراجعة المبلغ القابل للإسترداد لكل الديون تجارية والإستثمار في أدوات الدين على أساس فردي في نهاية فترة التقرير لضمان توفير مخصص خسارة كافي للمبالغ غير القابلة للإسترداد. في هذا الصدد ، يعتبر أعضاء مجلس إدارة المجموعة أن مخاطر الائتمان للمجموعة تقل إلى حد كبير. تتكون الذمم المدينة التجارية من عدد كبير من العملاء. يتم إجراء تقييم إئتماني مستمر على الوضع المالي للحسابات المستحقة السداد.

لا تتعرض المجموعة لمخاطر ائتمانية كبيرة لأي طرف مقابل أو أي مجموعة من الأطراف المقابلة ذات الخصائص المماثلة. تعتبر المجموعة الأطراف المقابلة على أنها ذات خصائص مماثلة إذا كانت كيانات ذات علاقة.

إن مخاطر الإئتمان على الأموال السائلة محدودة نظراً لأن الأطراف المقابلة هي بنوك ذات تصنيفات إئتمانية مرتفعة، تم تصنيفها من قبل وكالات تصنيف ائتماني دولية.

تم عرض الحركة في مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة في إيضاح رقم (13).

يبين الجدول التالي أعمار الذمم المدينة التجارية (إجمالي):

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
0 – 30 يوماً	**209,826**	139.069
31 – 60 يوماً	**30,550**	35.827
61 – 90 يوماً	**16,496**	18.823
91 – 180 يوماً	**42,360**	31.501
أكثر من 180 يوماً	**115,878**	73.060
	415,110	298.280

25. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

إدارة مخاطر الائتمان (تتمة)

التعرض لمخاطر الإئتمان

القيمة الدفترية للموجودات المالية تمثل إقصى تعرض لمخاطر الإئتمان. إن أقصى تعرض لمخاطر الإئتمان في تاريخ التقرير هو:

	القيمة الدفترية	
	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
نقد وشبه النقد	**286,708**	390.601
أرصدة مدينة تجارية وأرصدة مدينة أخرى (بإستثناء المدفوعات مقدماً)	**312,645**	241.077
	599,353	631.678

إدارة مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في مخاطر عدم تمكن المجموعة من الوفاء بإلتزاماتها المالية عند إستحقاقها. ومنهج المجموعة في إدارة السيولة هو ضمان أن يكون لديها بأقصى قدر ممكن سيولة كافية للوفاء بمطلوباتها عند إستحقاقها وفقاً للظروف العادية أو تحت الضغوط دون تكبد خسائر غير مقبولة أو التعرض لمخاطر الإضرار بسمعة المجموعة.

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر السيولة من خلال الإحتفاظ بإحتياطيات كافية وعقود وكالة كافية، وذلك عن طريق المراقبة المستمرة للتدفقات النقدية المتوقعة والفعلية ومطابقة جداول الإستحقاق للموجودات والمطلوبات المالية.

يوضح الجدول أدناه تحليلاً للمطلوبات المالية لدى المجموعة بالإستناد إلى الفترة المتبقية كما في تاريخ التقرير حتى تاريخ الإستحقاق التعاقدي. تمثل المبالغ الموضحة بالجدول التدفقات النقدية التعاقدية غيرالمخصومة. وتساوي المبالغ التي تُستحق خلال 12 شهراً قيمتها الحالية، حيث أن تأثير الخصم غير جوهري.

في 31 ديسمبر 2019	**أقل من سنة واحدة**	**أكثر من سنة واحدة**
	ألف ريال قطري	**ألف ريال قطري**
ذمم دائنة تجارية وأرصدة دائنة أخرى بإستبعاد الإيرادات المؤجلة	**1,068,801**	**54,303**
قروض وتسهيلات	--	**820,000**

في 31 ديسمبر 2018	أقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
ذمم دائنة تجارية وأرصدة دائنة أخرى بإستبعاد الإيرادات المؤجلة	810.629	53.246
قروض وتسهيلات	820.105	--

يتوقع أن تُستحق جميع الموجودات المالية غير المشتقة للمجموعة خلال سنة واحدة.

26. تعهدات ومطلوبات محتملة

تعهدات

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
عقود للنفقات الرأسمالية المستقبلية والتي لم يتم تكوين مخصص لها في البيانات المالية الموحدة	**749,384**	39.794

26. تعهدات ومطلوبات محتملة (تتمة)

مطلوبات محتملة

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
ضمانات حسن الأداء	**34,815**	49.678
ضمانات مناقصات	**1,860**	5.880
ضمانات الائتمان والدفع– مديونية الأطراف الأخرى	**53,673**	38.228

ضمانات حسن الأداء

تتطلب ضمانات حسن الأداء من المجموعة دفع مبالغ لأطراف أخرى في حال عدم قيام المجموعة بتنفيذ ما هو متوقع منها وفقاً لأحكام أي عقود ذات علاقة.

ضمانات مناقصات

تتكون من ضمانات مقدمة عند تقديم المناقصات.

ضمانات الائتمان – مديونية الأطراف الأخرى

تشمل ضمانات الائتمان الضمانات والتعويضات البنكية وغيرها من التسهيلات.

تعهدات الإيجار التشغيلي

بلغت التعهدات التشغيلية قصيرة الأجل 1.28 مليون ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2019 والمتوقع تسويتها في غضون 12 شهرًا.

27. التقديرات المحاسبية الهامة والمصادر الأساسية لتقدير عدم اليقين

تقوم المجموعة بإعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية التي يصدرها المجلس الدولي للمعايير المحاسبية. ويقتضي تطبيقها في الغالب إبداء أحكام من قبل الإدارة عند إعداد المركز المالي للمجموعة ونتائجها المالية. وبحسب المعايير الدولية للتقارير المالية يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة تبني تطبيق تلك السياسات المحاسبية الأكثر ملاءمة لظروف المجموعة لأغراض العرض العادل للمركز المالي للمجموعة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية.

يتطلب تحديد وتطبيق السياسات المحاسبية إبداء أحكام تتعلق بإختيار تطبيق سياسة أو تقديرات أو إفتراضات محاسبية معينة. ويكون لتطبيق هذه السياسات أو التقديرات تأثير جوهري على المبالغ المسجلة في البيانات المالية وعلى صافي موجودات المجموعة وذلك إذا تقرر لاحقاً أن استخدام خيار آخر قد يكون أكثر ملاءمة للمجموعة.

وتضع الإدارة في الإعتبار أن التقديرات والإفتراضات المحاسبية التي سيتم عرضها أدناه هي تقديراتها المحاسبية الهامة، وبالتالي تقدم شرحاً عن كل منها أدناه. ويجب قراءة هذا الشرح مع إفصاحات المجموعة حول المعايير الدولية للتقارير المالية والسياسات المحاسبية الهامة المبينة في الإيضاح رقم (3) من البيانات المالية.

مراجعات التدني في القيمة

يتطلب تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية أن تقوم الإدارة سنوياً بإختبار التدني في قيمة الموجودات ذات العمر الإنتاجي غير المحدد، وفيما يخص الموجودات ذات العمر المحدد أن تقوم بإختبار تدني القيمة إذا أشارت أحداث أو ظروف معينة إلى عدم إمكانية إسترداد القيمة الدفترية للأصل.

إن إختبار التدني في القيمة يحتاج إلى إفتراضات وتقديرات من قبل إدارة المجموعة، والتي تحتاج إلى تقدير فيما إذا كانت القيمة الدفترية للأصل تتوافق مع صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية والتي يمكن الحصول عليها من خلال تلك الموجودات، والتي يتم خصمها بإستخدام معدّل خصم مناسب. ولإحتساب صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، فإنه يتوجب إستخدام إفتراضات معينة تتعلق بالأمور التي لا يمكن التيقن من دقتها، والتي تتضمن توقعات الإدارة عما يلي:

- النمو في الأرباح قبل إيراد/تكلفة التمويل والضرائب والإستهلاك والإطفاء؛ والتي تحتسب بعد تعديل الأرباح التشغيلية قبل الإستهلاك والإطفاء؛
- توقيت ومبالغ النفقات الرأسمالية المستقبلية؛
- معدلات النمو على المدى الطويل؛
- التكاليف المتوقعة لتجديد الترخيص؛ و
- إختيار معدّلات الخصم بشكل يعكس المخاطر المتعلقة بها.

27. التقديرات المحاسبية الهامة والمصادر الأساسية لتقدير عدم اليقين (تتمة)

مراجعات التدني في القيمة (تتمة)

نظرت المجموعة في جميع المؤشرات الداخلية والخارجية لتقييم ما إذا كانت هناك أي مؤشرات على انخفاض القيمة. بناءً على التقييم الذي تم إجراؤه ، خلصت المجموعة إلى عدم وجود أي أحداث أو تغيير في الظروف التي تشير إلى أن القيمة الدفترية للموجودات قد لا تكون قابلة للاسترداد. وبالتالي ، لا يلزم اختبار انخفاض القيمة.

الإعتراف بالإيرادات

يتم إطفاء إيرادات الاستحواذ على أقصى فترة إغلاق للعميل وهي ثلاثة أشهر في دولة قطر.

تمنح المجموعة لعملائها خيار إعادة أجهزة الهواتف خلال فترة 7 أيام من تاريخ الشراء. وبالنظر إلى الأعداد القليلة لحالات الإعادة في السابق، لم يتم تكوين أية مخصصات بخصوص أجهزة الهواتف المعادة.

تدير المجموعة برنامج ولاء يجمع من خلاله عملاء التجزئة نقاطاً على مشتريات السلع والخدمات التي تؤهلهم للحصول على تخفيضات على المشتريات المستقبلية. وفقاً لبرنامج ولاء العملاء ، يتم تقديم نقاط المكافأة لسقف 2٪ من الإيرادات للعملاء. بناءاً على الخبرة السابقة، تقدر الإدارة أن 25٪ فقط من العملاء يختارون إسترداد هذه النقاط.

عرض الإيرادات: الإجمالي مقابل الصافي

عند إتخاذ القرار بالأسس الملائمة لعرض الإيرادات وتكاليف الإيرادات تتم مراجعة الشكل القانوني وجوهر الإتفاق بين المجموعة والشركاء التجاريين لتحديد دور كل طرف منها في المعاملات.

يتم الإعتراف بالإيرادات على أساس القيمة الإجمالية عندما تكون المجموعة تلعب دور رئيسي في المعاملة. وبالتالي، فإن الإيرادات تتضمن القيمة الإجمالية للمعاملات التي يتم إصدار فواتير بها إلى العملاء بعد طرح الخصومات التجارية آخذين بعين الإعتبار المصاريف المتكبدة كتكاليف تشغيلية. عندما يكون دور المجموعة كوكيل، يتم الإعتراف بالإيرادات على أساس الصافي وهو الذي يمثل هامش الربح المكتسب. يتم الإعتراف بإيرادات الترانزيت على أساس القيمة الإجمالية حيث تفترض المجموعة وجود مخاطر ائتمان وتتعامل كطرف رئيسي في المعاملات.

تقدير العمر الإنتاجي

يرتبط العمر الإنتاجي المستخدم لإطفاء/إهلاك الموجودات بالأداء المستقبلي لتلك الموجودات التي تم شراؤها ويرتبط أيضاً بقرار الإدارة بشأن الفترة التي سيتم خلالها الحصول على منافع إقتصادية من الأصل. وفيما يلي عرض لأسس تحديد العمر الإنتاجي لمعظم فئات الموجودات الملموسة وغير الملموسة الهامة:

الموجودات غير الملموسة

بشكل عام ، تعتبر فترة منح الترخيص هي نفس فترة العمر الإنتاجي لذلك الترخيص، إلا إذا كان هناك إفتراض مسبق بإمكانية التجديد بدون تكبد مبالغ جوهرية. ويعكس إستخدام فترة منح الترخيص الفترة التي سوف تستفيد المجموعة خلالها من المنافع الإقتصادية لذلك الترخيص. أما بالنسبة للتراخيص الخاصة بالأمور التكنولوجية، مع وجود إفتراض مسبق بإمكانية التجديد بدون تكبد مبالغ جوهرية فإن العمر الاقتصادي والإنتاجي المقدر يعكس توقعات المجموعة للفترة التي سيستمر فيها تحقيق منافع إقتصادية من تلك التراخيص. تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية بشكل دوري، آخذين بالاعتبار كل تلك العوامل مثل التغيرات التكنولوجية.

تحدد الإدارة الأعمار الإنتاجية المقدرة لموجوداتها غير الملموسة الأخرى لحساب الإطفاء. يتم تحديد هذا التقدير بناءً على النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل.

ممتلكات ومنشآت ومعدات

تمثل الممتلكات والمنشآت والمعدات أحد أهم موجودات المجموعة حيث تشكل 21% (2018: 20%) من إجمالي موجودات المجموعة. ولذلك فإن التقديرات والإفتراضات المستخدمة لتحديد القيمة الدفترية والإستهلاك المتعلق بها هو عامل مهم يؤثر في أداء المجموعة وفي مركزها المالي.

يتم حساب التكلفة المتعلقة بالإستهلاك الدوري بعد تقدير العمر الإنتاجي المتوقع والقيمة المتبقية للأصل في نهاية عمره الإنتاجي. وقد ينتج عن زيادة تقديرات العمر الإنتاجي أو القيمة المتبقية للأصل إنخفاض تكلفة الاستهلاك في بيان الدخل الموحد.

تقوم الإدارة بتقدير الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية لموجودات المجموعة في تاريخ شرائها وتتم مراجعة هذه التقديرات بشكل سنوي للتأكد من مدى ملاءمتها. وتحدد هذه الأعمار إستناداً إلى تجارب سابقة لموجودات مماثلة بالإضافة إلى توقعات لأحداث مستقبلية والتي قد تؤثر على العمر الافتراضي للموجودات، مثل التغيرات التكنولوجية.

التغير في التقدير المحاسبي للأعمار الإنتاجية الاقتصادية للممتلكات والمنشآت والمعدات

أجرت المجموعة خلال السنة مراجعة للأعمار الاقتصادية المتوقعة لموجوداتها لتتوافق تقديرات المحاسبة مع الإستعمالات المستقبلية المتوقعة المعدّلة للمجموعة. نتيجة لذلك ، تم تغيير الأعمار الانتاجية الاقتصادية للموجودات على النحو التالي:

27. التقديرات المحاسبية الهامة والمصادر الأساسية لتقدير عدم اليقين (تتمة)

الأعمار الإنتاجية الاقتصادية السابقة	الأعمار الإنتاجية الاقتصادية المعدّلة

	على مدى فترة الإيجار	على مدى فترة الإيجار
تحسينات على ممتلكات مستأجرة		
البنية التحتية للشبكة	4 – 25 عاما	3 – 25 عاما
معدات أخرى	1 – 5 أعوام	1 – 5 أعوام
أثاث وتركيبات	4 – 8 أعوام	5 أعوام
أخرى	3 – 5 أعوام	3 – 5 أعوام

أدى التغير في التقدير المحاسبي للأعمار الانتاجية الاقتصادية للموجودات إلى انخفاض في تكلفة الاستهلاك للسنة بمبلغ 60.2 مليون ريال قطري.

تدني قيمة المخزون

يتم إدراج المخزون بالتكلفة أو بصافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. وعندما يصبح المخزون قديماً أو تالفاً، يتم تقدير القيمة القابلة للتحقق. وفي حالة تقادم المخزون أو عدم صلاحيته، يتم تقييمه بشكل مجمع ويتم وضع مخصص وفقاً لنوع المخزون والعمر أو التقادم بناءاً على أسعار البيع التاريخية.

إلتزام تفكيك موجودات

يوجد مخصص التزام تفكيك موجودات عندما يكون على المجموعة إلتزام قانوني أو إستدلالي بإزالة موجودات البنية التحتية وإعادة الموقع إلى ضعه الأصلي. يتم تسجيل التزام تفكيك الموجودات بالقيمة الحالية للتكاليف المتوقعة لتسوية الإلتزام بإستخدام التدفقات النقدية المقدرة ويتم الاعتراف بالالتزام كجزء من الموجودات المعينة. يتم خصم التدفقات النقدية بالمعدل الذي يعكس المخاطر المحددة لإلتزام تفكيك الأصل ، أي 6.22٪ (2018: 6.22٪).

لاحقاً للإعتراف المبدئي ، يتم الاعتراف بمصروفات الإطفاء المتعلق بالمخصص بشكل دوري كتكلفة تمويل.

وفي حين أن المخصص يعتمد على أفضل تقدير للتكاليف المستقبلية والأعمار الإنتاجية لموجودات البنية التحتية، فإن هناك شكوكا فيما يتعلق بكمية وتوقيت تكبد هذه التكاليف يتم التعامل مع أي تغيير لاحق في القيمة الحالية للتقديرات نتيجة للتغيرات في تكاليف الإزالة الإجمالية أو معدلات الخصم، بأثر مستقبلي، كتغير في التقديرات المحاسبية ويتم إدراجه كتعديل للمخصص وتعديل مقابل لموجودات البنية التحتية.

الخسائر الإئتمانية المتوقعة

يتم تقدير القيمة القابلة للتحصيل للذمم المدينة التجارية عندما لا يكون تحصيل المبلغ بالكامل محتملاً. بالنسبة للمبالغ الهامة الفردية ، يتم إجراء هذا التقدير على أساس فردي. يتم تقييم المبالغ غير الهامة بشكل فردي ، والتي فات موعد إستحقاقها ، بشكل جماعي ويتم وضع مخصص وفقاً لطول مدة المبلغ المستحق.

إحتساب مخصص الخسارة

عند قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة ، فإن المجموعة تستخدم معلومات مستقبلية معقولة وقابلة للدعم ، والتي تقوم على افتراضات للحركة المستقبلية لمختلف موجهات الإقتصاد وكيف توثر على بعضها البعض.

الخسارة الناتجة عند التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وتستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع المُقرض إستلامها ، مع الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتحسينات الائتمانية المتكاملة.

تعد إحتمالية التعثر بمثابة مدخل رئيسي في قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة. إحتمالية التعثر هي تقدير لإحتمال التعثر على مدى فترة زمنية محددة ، ويتضمن إحتسابها بيانات تاريخية وإفتراضات وتوقعات للظروف المستقبلية.

إذا كانت معدلات الخسائر الإئتمانية المتوقعة على الذمم المدينة التجارية بين 61 و 90 يوماً زاد/(أو قل) بنسبة 5% كما في 31 ديسمبر 2019 ، لكان مخصص الخسارة من الذمم المدينة التجارية زاد/(أو قل) بمبلغ 0.2 مليون ريال قطري (2018: 0.5 مليون ريال قطري).

27. التقديرات المحاسبية الهامة والمصادر الأساسية لتقدير عدم اليقين (تتمة)

الخسائر الإئتمانية المتوقعة (تتمة)

إن كانت معدلات الخسائر الإئتمانية المتوقعة على الذمم المدينة التجارية بين 31 و 60 يوماً يزيد/(أو يقل) بنسبة 5% كما في 31 ديسمبر 2019 ، لكان مخصص الخسارة من الذمم المدينة التجارية يزيد/(أو يقل) بمبلغ 0.2 مليون ريال قطري (2018: 0.8 مليون ريال قطري).

تحديد مدة عقد الإيجار

عند تحديد مدة عقد الإيجار ، تأخذ الإدارة في الإعتبار جميع الحقائق والظروف التي تنشىء حافزاً إقتصادياً لتطبيق خيار التمديد ، أو عدم إستخدام خيار الإلغاء. يتم إدراج خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإلغاء) في مدة عقد الإيجار إذا كان يعتقد بشكل معقول بأن عقد الإيجار يمكن تمديده (أو عدم إلغاءه). لم يتم إدراج تدفقات نقدية مستقبلية محتملة بمبلغ 143.91 مليون ريال قطري في مطلوبات الإيجار بسبب التعديل نتيجة لإختلاف مدة الإيجار.

خصم مدفوعات عقد الإيجار

يتم تخفيض مدفوعات عقد الإيجار بإستخدام معدل الخصم المتزايد للمجموعة. طبقت الإدارة إجتهادات محاسبية وتقديرات لتحديد معدل الخصم المتزايد عند بدء الإيجار.

تقارير القطاعات

ترى الإدارة أن نشاط الهاتف المحمول هو قطاع التشغيل الرئيسي للمجموعة. يتم الإبلاغ عن خدمات الخطوط الثابتة في نفس قطاع التشغيل لأنه غير مادي حاليًا بالنسبة إلى النشاط الإجمالي. ليس لدى المجموعة أي شريحة عملاء تتجاوز إيراداتها 10٪ من إجمالي إيرادات المجموعة.

28. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة التي تم تطبيقها خلال السنة

طبقت المجموعة خلال السنة للمرة الأولى ، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) عقود الإيجار (كما صدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في يناير 2016). المعيار إستبدل التوجيهات الحالية حول عقود الإيجار ، بما في ذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم (17) عقود الإيجار ، معيار لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية رقم (4)، وتفسير لجنة التفسيرات الدولية السابقة رقم (15) عقود الإيجار التشغيلي – الحوافز و تفسير لجنة التفسيرات الدولية السابقة رقم 27 تقييم موضوع التعاملات في الشكل القانوني لعقد الإيجار.

يقدم معيار التقارير المالية الدولية رقم (16) متطلبات جديدة أو معدلة فيما يتعلق بمحاسبة الإيجار. يقدم تغييرات مهمة في محاسبة المستأجر عن طريق إزالة التمييز بين عقود التأجير التشغيلي والتمويلي ، ويتطلب الاعتراف بأصل حق الاستخدام والتزامات الإيجار عند بدء عقد الإيجار لجميع عقود الإيجار ، باستثناء عقود الإيجار على

المدى القصير وعقود الإيجار الأصول ذات القيمة المنخفضة. على عكس محاسبة المستأجر ، ظلت متطلبات محاسبة المؤجر دون تغيير إلى حد كبير. لذلك ، ليس للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) أي تأثير على عقود الإيجار عندما تكون المجموعة هي المؤجر. ويرد وصف تفاصيل هذه المتطلبات الجديدة في إيضاح رقم (3). ويرد أدناه وصف تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) للمجموعة هو 1 يناير 2019.

اختارت المجموعة تطبيق التعديل بأثر رجعي المسموح به بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) عند اعتماد المعيار الجديد. لا تكرر المجموعة أي معلومات مقارنة. كان التعديل التراكمي بالرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة لتطبيق المعيار الجديد في تاريخ التطبيق الأولي يبلغ صفر ريال قطري.

الوسائل العملية

عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) لأول مرة ، استخدمت المجموعة الوسائل العملية التالية المسموح بها بموجب المعيار:

- استخدام معدل خصم واحد لمحفظة عقود الإيجار ذات الخصائص المتشابهة إلى حد معقول.
- الاعتماد على التقييمات السابقة بشأن ما إذا كانت عقود الإيجار شاقة.
- إحتساب عقود الإيجار التشغيلي مع مدة إيجار متبقية تقل عن 12 شهراً في 1 يناير 2019 كعقود إيجار قصيرة الأجل.
- استبعاد التكاليف المباشرة الأولية لقياس حق إستخدام الموجودات في تاريخ التطبيق المبدئي; و
- استخدام وقت متأخر في تحديد مدة عقد الإيجار حيث يحتوي العقد على خيارات لتمديد أو إنهاء عقد الإيجار.

28. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة (تتمة)

اختارت المجموعة أيضاً عدم إعادة تقييم ما إذا كان العقد ، أو يحتوي على عقد إيجار في تاريخ التطبيق المبدئي. بدلاً من ذلك، بالنسبة للعقود التي تم إبرامها قبل تاريخ الإنتقال إلى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) ، اعتمدت الشركة على تقييمها الذي طبق المعيار المحاسبي الدولي رقم (17) ومعيار لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية رقم (4) لتحديد ما إذا كان هناك ترتيب يحتوي على عقد إيجار أم لا. يرتبط التغيير في تعريف عقد الإيجار بشكل رئيسي بمفهوم السيطرة. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) ما إذا كان العقد يحتوي على عقد إيجار على أساس ما إذا كان للعميل الحق في التحكم في استخدام أصل محدد لفترة زمنية مقابل تبادل. تطبق المجموعة تعريف عقد الإيجار والتوجيهات ذات الصلة المنصوص عليها في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) على جميع عقود الإيجار المبرمة أو المعدلة في أو بعد 1 يناير 2019 (سواء كان مؤجرا أو مستأجرا في عقد الإيجار). استعداداً لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) للمرة الأولى ، قامت المجموعة بمشروع تنفيذ. أظهر المشروع أن التعريف الجديد الوارد في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) لن يغير بشكل كبير نطاق العقود التي تلبي تعريف عقد إيجار للمجموعة.

التأثير على محاسبة المستأجر

عقود التشغيل السابقة

يغير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) كيفية قيام المجموعة بحساب عقود الإيجار المصنفة سابقًا على أنها عقود إيجار تشغيلية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (17) ، والتي كانت خارج الميزانية.

بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) ، لجميع عقود الإيجار (باستثناء ما هو مذكور أدناه) ، فإن المجموعة:

أ) تقوم بالإعتراف بحق استخدام موجودات ومطلوبات الإيجار في بيان المركز المالي الموحد ، والتي تقاس مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية ؛

ب) تقوم بالإعتراف باستهلاك حق استخدام موجودات والفائدة على مطلوبات الإيجار في بيان الدخل الموحد ؛

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) ، يتم اختبار حق استخدام الموجودات للتحقق من تدني القيمة وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (36) تدني قيمة الموجودات. هذا يحل محل الشرط السابق للاعتراف بمخصص لعقود الإيجار الشاقة. بالنسبة للإيجارات قصيرة الأجل (مدة التأجير 12 شهرًا أو أقل) وعقود تأجير الموجودات متدنية القيمة (مثل أجهزة الكمبيوتر الشخصية والأثاث المكتبي) ، اختارت المجموعة الاعتراف بمصروف التأجير على أساس القسط الثابت على النحو المسموح به في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16). يتم عرض هذه المصاريف ضمن المصاريف الأخرى في بيان الدخل الموحد.

عقود الإيجار المالية السابقة

يتمثل الفرق الرئيسي بين المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (17) فيما يتعلق بالموجودات المحتفظ بها سابقًا بموجب عقد إيجار تمويلي في قياس ضمانات القيمة المتبقية التي يقدمها المستأجر إلى المؤجر. يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) أن تدرك المجموعة كجزء من التزامها بالإيجار فقط المبلغ المتوقع دفعه بموجب ضمان القيمة المتبقية ، بدلاً من الحد الأقصى للمبلغ المضمون على النحو المطلوب في المعيار المحاسبي الدولي رقم (17). لم يكن لهذا التغيير تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

الأثر المالي للتطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)

خلال تطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم 16 لأول مرة على عقود الإيجار التشغيلي ، يتم قياس حق إستخدام الموجودات المؤجرة بشكل عام بمبلغ إلتزام الإيجار ، بإستخدام سعر الفائدة عند التطبيق لأول مرة. تطلب إفصاحات معيار التقارير المالية الدولية رقم 16 من الشركة تقديم تسوية من مطلوبات الإيجار خارج الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2018 إلى مطلوبات الإيجار المدرجة في 1 يناير 2019 ، على النحو التالي:

	ألف ريال قطري
إلتزامات الإيجار التشغيلي التي تم الإفصاح عنها كما في 31 ديسمبر 2018	627.556
مخفضة بإستخدام معدل الإقتراض المتزايد للمجموعة	(45.316)
ناقصاً: عقود إيجار قصيرة الأجل مدرجة بطريقة القسط الثابت كمصروف	(17.454)
ناقصاً: إعادة تقييم عقود كإتفاقيات خدمة	(19.223)
ناقصاً: تعديلات نتيجة اختلاف مدة الإيجار	(143,908)
مطلوبات عقود الإيجار المدرجة كما في 1 يناير 2019	**401,655**
مطلوبات الإيجار المتداولة	82,546
مطلوبات الإيجار غير المتداولة	319,109
	401,655

28. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة (تتمة)

تم قياس حق إستخدام الموجودات بمبلغ يعادل مطلوبات الإيجار ، معدل بقيمة أي مبالغ مدفوعة مقدماً أو مطلوبات الإيجار المستحقة المتعلقة بذلك الإيجار المدرج في بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2019. لم تكن هناك عقود إيجار شاقة كانت ستتطلب إجراء تعديل على حق إستخدام الموجودات في تاريخ التطبيق الأولي.

يؤثر التغير في السياسات المحاسبية على البنود التالية في بيان المركز المالي الموحد في 1 يناير 2019:

- حق إستخدام الموجودات – زيادة بمبلغ 412.15 مليون ريال قطري.
- مطلوبات الإيجار – زيادة بمبلغ 401.66 مليون ريال قطري.

نشأ الفرق بمبلغ 10.5 مليون ريال قطري بسبب المبالغ المدفوعة مقدماً المتعلقة بالايجار. نتيجة لذلك ، لم يكن هناك تأثير على الأرباح المدورة كما في 1 يناير 2019.

يؤثر التغير في السياسات المحاسبية على البنود التالية في بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019:

- الشبكات والإيجارات ومصاريف التشغيل الأخرى – إنخفاض بمبلغ 88.81 مليون ريال قطري.
- الإستهلاك – زيادة بمبلغ 85.49 مليون ريال قطري.
- تكلفة التمويل – زيادة بمبلغ 15 مليون ريال قطري.

إنخفض الربح للسهم الواحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 بمبلغ 0.0028 ريال قطري نتيجة للتغير في السياسات المحاسبية.

قامت المجموعة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية المعدّلة التالية في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة والتي أصبحت سارية المفعول من 1 يناير 2019:

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية المتعلقة بمميزات الدفع المسبقة مع التعويضات السلبية. توضح تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أنه لغرض تقييم ما إذا كانت ميزة الدفع المسبق تفي بالدفعة الوحيدة لمخصصات ومطلوبات الأصل، يجوز للطرف الذي يمارس هذا الخيار دفع أو الحصول على تعويضات معقولة للدفع المسبق بغض النظر عن سبب الدفع المسبق. بعبارة أخرى، لا تخفق ميزات الدفع المسبق مع التعويض السلبي تلقائيًا الدفعات الوحيدة للمبلغ والفائدة. يسري التعديل على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019، مع السماح بالتطبيق المبكر. توجد أحكام إنتقالية محددة بناءً على وقت تطبيق التعديلات لأول مرة، بالنسبة للتطبيق الأولي للمعايير الدولية للتقارير المالية رقم (9).
التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (28) الإستثمارات في الشركات الزميلة وشركات المشروع المشترك المتعلقة بالفوائد طويلة الأجل في الشركات الزميلة وشركات المشروع المشترك.

توضح هذه التعديلات أن أي شركة تطبق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية على المعاملات طويلة الأجل في شركة زميلة أو شركة مشتركة تشكل جزءًا من صافي الإستثمار في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك، ولكن لم يتم تطبيق طريقة حقوق الملكية.

دورة التحسينات السنوية 2015-2017 على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تتضمن التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) إندماج الأعمال والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (11) الترتيبات المشتركة والمعيار المحاسبي الدولي رقم (12) ضرائب الدخل والمعيار المحاسبي الدولي رقم (23) تكاليف الإقتراض.

تتضمن التحسينات السنوية تعديلات على أربعة معايير:

المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) ضرائب الدخل

توضح التعديلات أن على المنشأة أن تدرك عواقب ضريبة الدخل الخاصة بتوزيعات الأرباح على الربح أو الخسارة ، الدخل الشامل الآخر أو حقوق الملكية وفقاً للمكان الذي اعترفت فيه المنشأة في الأصل بالمعاملات التي أدت إلى الأرباح القابلة للتوزيع. هذا هو الحال بغض النظر عما إذا كانت معدلات الضرائب المختلفة تنطبق على الأرباح الموزعة وغير الموزعة.

28. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة (تتمة)

المعيار المحاسبي الدولي رقم (23) تكاليف الاقتراض

توضح التعديلات أنه إذا كان هناك أي اقتراض محدد لا يزال قائما بعد أن تكون الموجودات ذات الصلة جاهزة للاستخدام أو البيع المقصود ، فإن هذا الاقتراض يصبح جزءًا من الأموال التي تقترضها المنشأة بشكل عام عند إحتساب معدل الرسملة على الإقتراضات العامة.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) إندماج الأعمال

توضح التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 أنه عندما تحصل منشأة ما على سيطرة على نشاط تجاري يدار بشكل مشترك ، تقوم المنشأة بتطبيق متطلبات إندماج الأعمال على مراحل ، بما في ذلك إعادة قياس الفائدة المحتفظ بها سابقاً (PHI) في العملية المشتركة بالقيمة العادلة. تتضمن عملية إعادة قياس الفائدة المحتفظ بها سابقاً (PHI) أي موجودات أو مطلوبات أو شهرة غير مدرجة تتعلق بالعملية المشتركة.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (11) الترتيبات المشتركة

توضح التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (11) أنه عندما يقوم طرف مشارك ، ولكن ليس له سيطرة مشتركة ، في عملية مشتركة هي عبارة عن عمل يحصل على سيطرة مشتركة على هذه العملية المشتركة ، لا يقوم الكيان بإعادة قياس الفائدة المحتفظ بها سابقاً في العملية المشتركة.

التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (19) تعديل أو تقليص أو تسوية خطة منافع الموظفين.

توضح التعديلات التي تم إدخالها على معيار المحاسبة الدولي رقم (19) منافع الموظفين المحاسبة الخاصة بتعديلات خطة المنافع المحددة ، وتقليصها ، والتسويات.
تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (23) عدم اليقين في معالجة ضريبة الدخل: يتناول التفسير تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسائر الضريبية) والأسس الضريبية والخسائر الضريبية غير المستخدمة والإئتمانات الضريبية غير المستخدمة والمعدلات الضريبية عندما يكون هناك عدم يقين بشأن معالجة ضريبة الدخل بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (12). وهي تتناول على وجه التحديد ما يلي: • ما إذا كان ينبغي النظر في المعالجات الضريبية بشكل جماعي. • إفتراضات مستخدمة في فحص السلطات الضريبية. • تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) والقواعد الضريبية والخسائر الضريبية غير المستخدمة والإئتمانات الضريبية غير المستخدمة والمعدلات الضريبية. • أثر التغير في الحقائق والظروف.

لم يكن لتطبيق هذه المعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة أي أثر جوهري على الأرصدة المسجلة في السنوات الحالية والسابقة ولكن قد تؤثر على بعض المعاملات أو الترتيبات المستقبلية.

28. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة (تتمة)

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المصدرة والتي لم يحن موعد تطبيقها

يتم إصدار عدد من المعايير والتعديلات على المعايير ولكن لم يحن موعد تطبيقها ولم تقم المجموعة بتبنيها في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة.

تعريف جوهري- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) "عرض البيانات المالية" ورقم (8) السياسات المحاسبية، التغيير في التقديرات الأخطاء المحاسبية. ينص التعريف الجديد على أن "تكون المعلومات جوهرية إذا كان من المتوقع أن يؤثر حذفها أو إغفالها أو إخفاءها، معقول على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للبيانات المالية للأغراض العامة بناءاً على تلك البيانات المالية، والتي توفر معلومات مالية حول إعداد تقارير كيان معين.'
تعريف الأعمال- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) إندماج الأعمال، توضح التعديلات أنه لكي يتم اعتبار الأعمال، يجب أن تتضمن مجموعة متكاملة من الأنشطة والموجودات، كحد أدنى، مدخلات وعملية موضوعية تساهم معاً بشكل كبير في القدرة على إنشاء مخرجات. يوضح مجلس معايير المحاسبة الدولية أيضاً أن الأعمال يمكن أن توجد بدون تضمين جميع المدخلات والعمليات اللازمة لإنشاء المخرجات. أي أن المدخلات والعمليات المطبقة على هذه المدخلات يجب أن يكون لها "القدرة على المساهمة في إنشاء مخرجات" بدلاً من "القدرة على إنشاء مخرجات".
التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (2) و(3) و(6) و(14) ، ومعايير المحاسبة الدولية رقم (1) و(8) و(34) و(37) و(38) وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (12) و(19) و(20) و(22) وتفسير لجنة التفسيرات الدولية السابقة رقم (32) لتحديث هذه التصريحات فيما يتعلق بالمشار إليه والإقتباس من الإطار أولتحديد المكان الذي يشيرون فيه إلى إصدار مختلف من الإطار المفاهيمي.
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) الأدوات المالية: الإفصاحات و المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).
التعديلات المتعلقة بقضايا ما قبل الإستبدال في سياق إصلاح IBOR.
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) عقود التأمين يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) قياس مطلوبات التأمين عند القيمة الحالية للوفاء بها ويوفر نهجاً أكثر إتساقاً للقياس والعرض لجميع عقود التأمين. تم تصميم هذه المتطلبات لتحقيق هدف المحاسبة المتسقة والمبنية على مبدأ عقود التأمين. يلغي المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (4) عقود التأمين حتى 1 يناير 2022.
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) البيانات المالية الموحدة والمعيار المحاسبي الدولي رقم (28) الإستثمارات في الشركات الزميلة وشركات المشروع المشترك (2011) المتعلقة ببيع أو مساهمة المستثمر للموجودات في الشركة الزميلة وشركات المشروع المشترك. (تاريخ سريان التطبيق إلى أجل غير مسمى. التطبيق ما زال مسموح).

تتوقع الإدارة أن يتم تبني هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة متى كانت قابلة للتطبيق ، وإعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة. كما تتوقع الإدارة عدم وجود أي أثر جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة عند التطبيق الأولي.

29. توزيعات الأرباح

توزيعات الأرباح لسنة 2018

في 11 فبراير 2019 ، إقترح مجلس الإدارة توزيعات أرباح نقدية بنسبة 5% من القيمة الإسمية للسهم بمبلغ 211.4 مليون ريال قطري (0.25 ريال قطري للسهم الواحد بقيمة إسمية تبلغ 5 ريال قطري للسهم الواحد). وافق المساهمون لاحقاً على هذا المقترح خلال إجتماع الجمعية العامة العادية الذي عقد في 4 مارس 2019.

الأرباح المقترحة لسنة 2019

اقترح مجلس الإدارة توزيعات نقدية بنسبة 5٪ من القيمة الاسمية للسهم بقيمة 211.4 مليون ريال قطري (0.05 ريال قطري للسهم بقيمة اسمية تبلغ 1 ريال قطري لكل سهم). يخضع توزيع الأرباح المقترح لموافقة المساهمين خلال الجمعية العامة السنوية في 24 فبراير 2020.

30. إعادة التصنيف

تم إعادة تصنيف مبالغ المقارنة ، عند الضرورة ، لتتوافق مع عرض السنة الحالية. إن إعادة التصنيف هذا لا يؤثر على صافي الأرباح أو صافي الموجودات أو حقوق الملكية المبلغ عنها سابقًا.

فيما يلي إعادة التصنيف:

	البيانات المالية المدققة 2018	التعديل	الرصيد المعدّل
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
مستحقات	490,064	15,538	505,602
إيرادات مؤجلة	119,686	(15,538)	104,148

يتعلق ذلك بإعادة تصنيف الذمم الدائنة المتعلقة بالتجوال من الإيرادات المؤجلة إلى المستحقات للمبالغ الواردة في الإيضاح رقم (23).